مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية
قسم المحاسبة والمراجعة

العدد الأول– يناير 2020– المجلد الرابع

أثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على المقدرة التنبؤية لمخصصات خسائر القروض لتحسين جودة التقارير المالية والأداء المالي

د/ حنان عبد المنعم مصطفى حسن
مدرس المحاسبة
المعهد العالى للدراسات النوعية– الجيزة

ملخص البحث

ترتب على تأخير الإعتراف بخسائر الديون سلسلة متعددة من الأزمات المالية التي حدثت للعديد من الشركات وما صاحبها من إنهيارات مالية في العديد من الدول. فقد شهد العالم في عام 2008 أزمة مالية عالمية أثرت على إقتصاديات معظم دول العالم وذلك نتيجة تأخير الإعتراف بخسائر الديون مما ألزم الجهات المسئولة عن وضع المعايير بإصدار العديد من المعايير المحاسبية. كما قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بإصدار بازل 3 للحد من الآثار السلبية لأي أزمة مالية والتي تركز أساساً على زيادة نسبة الإحتياطي لمواجهة خسائر القروض. وقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بإصدار معيار للأدوات المالية وهو المعيار الدولي للتقرير المالي 9 (IFRS9) والذي تم بموجبه عرض نموذج للإعتراف بخسائر الديون لقياس الخسارة المتوقعة، وألزم البنوك بالإعتراف بمخصصات خسائر القروض، والذي يترتب عليه التأثير على جودة المعلومات المحاسبية.

إذ أنه قبل صدور المعيار كان يعتمد حساب المخصصات على البيانات التاريخية بما يساعد المسئولين بالشركات والبنوك على إدارة الأرباح من خلال زيادة أو تخفيض نسبة المخصص، وبالتالي تخفيض أو زيادة الأرباح. وعند تطبيق المعيار إتضح إنه يؤثر على المقدرة التنبؤية لمخصصات خسائر القروض (LLP) مما يؤدي إلى نقلة محاسبية في الإعتراف والقياس للخسائر الائتمانية، وبالتالي التأثير على القدرة التنبؤية لمخصصات خسائر القروض. وتعتبر القوائم المالية بمثابة أداة رئيسية لتلبية إحتياجات أصحاب المصالح من المعلومات المحاسبية والذين يعتمدون على هذه المعلومات في إتخاذ القرارات التي تحقق مصالحهم. ولكي تكون المعلومات نافعة يجب أن تستوفي الخصائص النوعية، والتي يتم تطبيقها على نموذج مخصصات خسائر القروض.

وترجع أهمية هذا البحث إلى أهمية معرفة أثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية والمبادىء المحاسبية المحلية على نموذج مخصصات خسائر القروض وتأثير هذا النموذج على جودة التقارير المالية والأداء المالي، والحد من إدارة الأرباح ومساعدة الإدارة في معرفة مقدار الخسارة المتوقعة، وبالتالي تحديد مخصصات تواجه هذه الخسارة لكي لا يحدث مثلما حدث في الماضي لبعض الدول من زيادة نسبة مخصصات خسائر الإئتمان، وبالتالي إنخفاض الأرباح.

الكلمات المفتاحية: الأزمة المالية– لجنة بازل للرقابة المصرفية بإصدار بازل 3– مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB – المستحقات الإختيارية – إدارة الأرباح – المعيارالدولي للتقرير المالي IFRS9– الإعتراف الخسائر الإئتمانية وقياسها– مخصص خسائر القروض– المستحقات غير الإختيارية– جودة التقارير المالية.

The Impact of Applying the Standards of Financial Reports on the Predictive Ability of Loans Losses Provisions For the Purpose of Improving Quality of Financial Reports and Financial Performance

Abstract

In fact, the delayed recognition of debts losses has come up with a series of financial crises that have occurred to several companies, being accompanied with financial collapses in multiple states. In 2008, the world has witnessed a global financial crisis that has affected economics of most of the world states. This has occurred because of delay in recognition of the debt losses, and which has necessitated and enforced the authorities in charge of setting standards to issue several accounting standardizations. The Basel Committee on Banking Supervision has also issued Basel 3 to reduce the negative effects of any financial crisis, which focuses mainly on increasing the reserve ratio to meet loan losses. The International Accounting Standards Board (IASB) has issued a financial instruments standard, namely, the International Financial Reporting Standard 9 (IFRS9), according to which, a model for recognizing debt losses has been presented to measure the expected loss, and obligates banks to recognize loan loss provisions, which has an impact on the quality of accounting information. As before the issuance of the standard, the provisions' account has been based on historical data in a way that helps corporates and bank officials to manage profits by increasing the percentage of the provisions, and thus reducing or increasing profits. By the application of the standard, it has been found that it affects the predictive ability of loan loss provisions (LLP), which leads to an accounting shift in the recognition and measurement of credit losses, and thus influence the predictive power of loan loss provisions. The financial statements are considered as a main tool to meet the needs of stakeholders of accounting information and those who rely on this information in making decisions that achieve their interests. For information to be useful, it should satisfy the qualitative characteristics, which are applied to the loan loss provisions model.

The significance of this research is reflected in the importance of identifying the effect of applying the International Financial Reporting Standards and the National Accounting Principles on the model of loan losses provisions, identifying as well, the impact of this model on the quality of financial reports, limiting profit management and assisting the management in recognizing the amount of expected loss, and thus, determining provisions facing this loss in order to avoid that has occurred in the past in some states, as the proportion of provisions for credit losses has increased, and thus profits are reduced.

Keywords: Financial Crisis - Basel Committee for Banking Supervision, Basel III Issue - IASB Board - Optional Accruals - Profit Management - IFRS9- International Financial Reporting Recognition and Measurement of Credit Loss - Loan Loss provision - Non-Optional Accruals - Quality of Financial Reports.

1- مقدمة

شهد العالم فى عام 2008 أزمة مالية عالمية أثرت على إقتصاديات معظم دول العالم وذلك نتيجة تأخير الإعتراف بخسائر الديون. ولذلك قامت الجهات المسئولة عن وضع معايير المحاسبة بإصدار العديد من المعايير المحاسبية. كما قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بإصدار بازل 3 والتى وإعتمدت فى 20 نوفمبر 2010 للحد من الآثار السلبية لأى أزمة مالية مشابهة وذلك من خلال التركيز أساساً على زيادة نسبة الإحتياطي لمواجهة خسائر القروض. وقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بإصدار معيار للأدوات المالية، والذى تم بموجبه إقتراح نموذج للإعتراف بخسائر الديون لقياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة (Expected Credit Losses (ECLs بدلاً من الخسائر الفعلية، إلى أن قام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB فى مارس 2013 بإقتراح أن تقوم المنشأة بالإعتراف بمخصصات خسائر القروض ثم قام بعد ذلك بوضع نموذج للخسائر كجزء من المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS9. ويؤثر هذا المعيار على جودة المعلومات المحاسبية، حيث يؤدي إلى أن تكون جودة IFRS أعلى من جودة المعايير المحلية في هذا الصدد، وهو ما يفسر أن جودة المعلومات المحاسبية فى ظل تطبيق معايير IFRS تؤثر على القدرة التنبؤية لمخصصات خسائر القروض (LLP) بالنسبة لإدارة الأرباح بالشركات والبنوك.

وقد توصلت دراسة (2014) Ginest &Onali إلى أن هذه المخصصات تساعد على التلاعب فى الأرباح. فعندما تزيد نسبة مخصص الخسائر تنخفض الأرباح، ويسمح هذا بالتدخل الإداري من قبل الشركات والبنوك، وبالتالي سوف يكون هناك تلاعب في الأرباح حيث يستخدم المديرون هذه المخصصات لتحقيق مصالحهم الشخصية. ويعد الهدف الأساسي من تقديم التقارير المالية هو توصيل معلومات ملائمة إلى الأطراف المستفيدة في الوقت المناسب، وبطريقة موثوق بها. وتركز هذه الأطراف إهتمامها على رقم الربح مما قد يجعل المدراء يقومون بإستغلال هذا الإهتمام في التلاعب بالأرباح من خلال إستخدام أحكامهم الشخصية في تقدير مستحقات معينة، بما يعطيهم الفرصة للقيام بإدارة الأرباح.

وتتميز ممارسات إدارة الأرباح بتنوعها وإختلافها، حيث تختلف تبعاً للغاية المطلوبة منها والتي غالباً ما تتوافق مع ما ترغبه الإدارة . إلا أن أهم هذه الممارسات يتم بإستخدام الإستحقاق المحاسبي، وتعرف جودة الأرباح المحاسبية بالأرباح التي تتصف بالخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية المرغوبة بواسطة مستخدمي القوائم المالية، والتي تحقق هدف الإفصاح في القوائم المالية، وذلك إذا توافرت المقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية بغرض التنبؤ بأرباح السنوات القادمة، وذلك عن طريق الأرقام التي تظهر بقائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية. وفي الآونة الأخيرة

تحول الإتجاه نحو الإهتمام بجودة الأرباح وقياسها للتعرف على حقيقية هذه الأرباح التي تتضمنها القوائم المالية، وهل تحقق العدالة والصدق بما يؤثر على مستخدمي تلك القوائم المالية لإتخاذ القرارات المناسبة. ويهدف تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي، وخاصة IFRS9 والذى تم تطبيقه بداية من عام 2013 إلى تحقيق نقلة محاسبية في الإعتراف والقياس بالنسبة للخسائر الائتمانية، وبالتالي التأثير على القدرة التنبؤية لمخصصات خسائر القروض. وهناك العديد من المتطلبات الجديدة اللازمة لتطبيق هذا الأسلوب الجديد والتي تمثل تحدياً كبيراً للبنوك. إذ أن تطبيق هذا المعيار سوف يكون له آثار ملموسة على تحسين جودة التقارير المالية. وبالتالي تكون هناك ضرورة لدراسة ما جاء فى هذا المعيار بشأن الإعتراف بخسائر الديون والدراسات التي قامت بها لجنة بازل للرقابة المصرفية للتوصل إلى أثرها على جودة التقارير المالية فى البنوك المصرية.

2- مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في تحديد ما إذا كان عدم التقدير السليم لمخصصات خسائر القروض سيؤثر على جودة التقارير المالية وعلي الأداء المالي مقاساً بمعدل العائد علي الأصول، ومعدل العائد علي حقوق الملكية؟ وهل يستلزم الأمر وجود إسلوب أو منهج يُمكن من تحقيق دقة تقدير مخصصات خسائر القروض؟ وهل يحسن هذا الأسلوب أو المنهج المستخدم من عمليات إتخاذ القرار، وجودة التقارير المالية؟

3- هدف البحث

يتمثل الهدف العام للبحث فى إختبار أثر تطبيق معايير التقارير المالية على القدرة التنبؤية لمخصصات خسائر القروض وأثر ذلك في تحسين جودة التقارير المالية، والأداء المالي.

ويتفرع عن هذا الهدف العام، الأهداف الفرعية التالية:

3-1 دراسة المنهجية الجديدة التي أقرها معيار IFRS9 بشأن الإعتراف بخسائر الديون، وقدرتها على زيادة دقة تقدير مخصصات خسائر القروض.

3-2 دراسة أثر تطبيق معيار IFRS9 على القدرة التنبؤية لمخصصات خسائر القروض، وأثر ذلك على زيادة جودة التقارير المالية، والأداء المالي.

3-3 دراسة تأثير دقة تقدير مخصصات خسائر القروض على تحقيق زيادة في جودة التقارير المالية، وعلي الأداء المالي مما ينعكس على إتخاذ القرارات.

4- أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من تناوله موضوع هام ألا وهو تقدير مخصص خسائر القروض من خلال المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS9 مما يساعد الباحثين في هذا المجال. كما ترجع أهمية البحث العملية إلى معرفة أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية والمبادئ المحاسبية المحلية على نموذج مخصصات خسائر القروض وتأثير هذا النموذج على جودة التقارير المالية، والأداء المالي والحد من إدارة الأرباح، ومساعدة الإدارة في معرفة مقدار الخسارة المتوقعة، وبالتالي وضع مخصصات تواجه هذه الخسارة لكي لا يحدث مثلما حدث في بعض الدول من زيادة نسبة مخصصات خسائر الائتمان وبالتالي تخفيض الأرباح.

5-منهج البحث

تعتمد منهجية البحث المستخدمة على منهجين الإستقرائي والإستنباطي :

إذ يهدف إستخدام المنهج الإستقرائى فى هذا البحث إلى إعداد الإطار النظرى للدراسة من خلال إستقراء ما أمكن التوصل اليه من الدراسات السابقة التي يتضمنها الفكر المحاسبي والمتعلقة بموضوع البحث بهدف دراسة العلاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية والقدرة التنبؤية لمخصصات خسائر القروض وأثر ذلك على جودة التقارير المالية، والأداء المالي. كما يهدف إستخدام المنهج الإستنباطى فى هذا البحث إلى إشتقاق فروض البحث وإجراء دراسة تطبيقية بإستخدام بيانات من القوائم المالية لعينة من البنوك التجارية المصرية بهدف دراسة وتحليل القوائم المالية، وقياس أثر تطبيق معايير التقارير المالية على القدرة التنبؤية للمخصصات خسائر القروض وأثر ذلك في تحسين جودة التقارير المالية، والأداء المالي.

6- خطة البحث

سيتم تقسيم ما تبقي من البحث على النحو التالى:

7- الدراسات السابقة.

8- فروض البحث.

9- متطلبات تطبيق IFRS9 وتأثير تطبيقه.

10- تعريف بأهمية القدرة التنبؤية لمخصصات خسائر القروض، ومامدي تأثير مخصصات خسائر علي جودة التقارير المالية.

11- ماهية جودة التقارير المالية، وتأثيرها بدقة تقدير مخصصات خسائر القروض.

12- الدراسة التطبيقية.

13- نتائج البحث وتوصياته.

7-الدراسات السابقة

هدفت دراسة (Bahloul, 2014) إلى دراسة تأثير المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية على جودة الأرباح مع التحقق مما إذا كانت المعايير الدولية للتقارير المالية لها تأثير أفضل على جودة الأرباح من المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاما للشركات المدرجة في أستراليا، وفي 16دولة أوروبية. وقد تم التركيز على أهمية القيمة والقدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية والإفصاح عن المعلومات في الوقت المناسب. وقد توصلت الدراسة إلى أن إتباع المعاير الدولية للتقرير المالي يحسن من القدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية، والأرباح المستقبلية بما يساهم في تحسين جودة التقارير المالية، والأداء المالي.

وتناولت دراسة (الهندي، 2015) إختبار إمكانية إستخدام نموذج Jones المعدل ونموذج مخصصات خسائر القروض في الكشف عن ظاهرة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السورية. وقد توصلت الدراسة إلى إزدياد ممارسة إدارة الأرباح خلال عام 2012 في الشركات المساهمة السورية بالعينة عدا المصارف المسجلة في هيئة الأسواق المالية، بالإضافة إلى رغبة الشركات في الحصول على مكاسب حالية من خلال زيادة الأرباح أو مستقبلية من خلال تخفيض الأرباح.

وهدفت دراسة (Mbobo& Ekpo, 2016) إلي دراسة تصورات المحاسبين النيجيريين حول جودة التقارير المالية في ظل إستخدام الخصائص النوعية في قياس جودة التقارير المالية. وقد كان الهدف هو توضيح كيف يمكن تشغيل الخصائص النوعية، على النحو المحدد بواسطة مجلس معايير المحاسبة الدولية. وقد إعتمدت الدراسة علي الإستبيانات حيث تم توزيع 120 نسخة من الإستبيان المهيكل، والمصمم وفقاً للخصائص النوعية، وذلك على محاسبين محترفين في ثلاث مدن رئيسية في نيجيريا. وتشير النتائج إلى أن الخصائص النوعية للتقارير المالية يمكن تفعيلها إذا ما تم الإهتمام بالخصائص الأساسية، وهي الأهمية، والتمثيل الصادق، والمقارنة، والتحقق، والفهم، والتوقيت. وتشير النتائج كذلك إلى أن المشاركين يرون بأن التمثيل الصادق وأهميته يمثلا إمكانات أكبر لتعزيز جودة التقارير المالية، يضاف إلي ذلك نوع تقرير مدقق الحسابات، وإستخدام القيمة العادلة كأساس للقياس، وجود المعلومات التي توضح الإفتراضات والتقديرات الواردة في البيانات المالية، وكذلك المعلومات التي توضح إختيار مبادئ المحاسبة المستخدمة في إعداد المعلومات المالية، هي أيضاً من الخصائص الأساسية التي تعمل على تحسين جودة التقارير المالية إلى حد كبير. كما كشفت النتائج

أيضاً أنه على الرغم من أن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية قد أثر بشكل كبير على جودة التقارير المالية، إلا أن التدريب على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والدراسات النوعية القائمة على الخصائص لا تزال ضئيلة.

وتناولت دراسة (محمود، 2016) تقييم المعالجة المحاسبية للأصول التشغيلية في ضوء الإطار الفكري للمحاسبة المالية وإبراز دور المحاسبة عن الأصول التشغيلية علي جودة التقارير المالية . وقد توصلت الدراسة إلي عدم قبول الفرض القائل بإن الإطار المقترح للمحاسبة عن الأصول التشغيلية يؤدي إلي تحسين جودة التقارير المالية .

وإستهدفت دراسة(خميس، 2016) فحص وتحليل مدي إستخدام البنوك التجارية الخاصة لمخصصات خسائر القروض في إدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق أسس القياس والإعتراف الصادرة من البنك المركزي. وقد تكونت العينة من ثلاثة عشر بنكاً تجارياً مصرياً خلال الفترة من 2002 إلى 2013 . وقد توصلت الدراسة إلى ممارسة البنوك المصرية لسلوك إدارة الأرباح بإستخدام مخصصات خسائر القروض .

تناولت دراسة (Samuel & Mudzamir,2017) العلاقة بين حجم لجنة المراجعة وبين جودة التقارير المالية في نيجيريا. وقد أجريت الدراسة على عينه من 189 شركة خلال الفترة من 2011 – 2015بإعتبار أن الحوكمة تعتبر من أهم الخصائص التي تسهم في تحسين جودة التقارير المالية وتسهيل تخصيص الموارد وإتخاذ القرارات بفعالية من قبل مديري الشركات. كما يعتبر حجم لجنة المراجعة عنصراً هاماً في تحسين جودة التقارير المالية. وقد توصلت الدراسة إلى أهمية حوكمة الشركات كوسيلة لتعزيز دور الرقابة الداخلية الذي تلعبه لجنة المراجعة في عملية إعداد التقارير المالية، كما قدمت الدراسة توصيات لتعزيزالإفصاح لتحسين جودة التقاريرالمالية.

وإستهدفت دراسة (قاسم، 2017) إختبار أثر التحفظ المحاسبي غير المشروط على ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية بشكل مباشر من خلال إستخدام مقاييس التحفظ المحاسبي غير المشروط، ومقاييس إدارة الأرباح الحقيقية في التقارير المالية الصادرة عن الشركات. وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق التحفظ المحاسبي غير المشروط يحد من ممارسة إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقة في الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية.

وتناولت دراسة (Ahmed& Maysam, 2018) دراسة العلاقة بين جودة التقارير المالية والأداء التجاري غير المالي بالشركات الأردنية وتحديد ما إذا كان لخصائص الشركات مثل الحجم والنوع الصناعة والخبرة أي تأثير على جودة التقارير المالية. وقد أظهرت النتائج أن جودة التقارير المالية

تؤثر بشكل كبير علي أداء الأعمال في الشركات. كما تم التوصل إلى أن جودة التقارير المالية مرتبطة بشكل كبير بحجم الشركة وليست بنوعية الأعمال التي ينتمون إليها.

وتناولت دراسة (حميدات، 2018) مقدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية في ظل وجود إدارة للأرباح. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إرتباط سلبية بين إدارة الأرباح وبين قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية للشركة المساهمة العامة الصناعية والخدمية.

وتناولت دراسة (حماد، 2019) أثر ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية المقاسة بالإستحقاقات الإختيارية علي نوع تقرير مراقب الحسابات، بمعني الأثر علي إصدار مراقب الحسابات لتقرير نظيف ومتحفظ في الشركات المساهمة المصرية . وقد توصلت الدراسة إلي أن هناك علاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وإصدار مراقبي الحسابات لتقارير متحفظ كما أوضحت النتائج المتعلقة بأن ممارسات إدارة الأرباح يمكن أن تؤثر علي إحتمالية تعثر الشركة مالياً.

وسعت دراسة الشرقاوي (2019) إلى تحديد أثر ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية (مقاسة بالإستحقاقات الإختيارية) على نوع تقرير مراقب الحسابات من حيث الأثر على إصدار مراقب الحسابات لتقرير متحفظ وإختبار ذلك في الشركات المساهمة المصرية، مع دراسة الأثر التفاعلي لذلك علي إحتمال تعرض الشركة لمخاطر التعثر المالي. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وإصدار مراقبي الحسابات لتقرير متحفظ، وعدم وجود تأثير للإستحقاقات الإختيارية على إصدار التقارير المتحفظة.

وهدفت دراسة (مكاوي، 2019) إلى دراسة أثر انعكاس حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية، حيث تحظي الحوكمة بإهتمام كبير في الشركات في مجال الأعمال خاصة بعد الأزمة المالية العالمية وذلك من خلال تطبيق العديد من آليات الحوكمة بالشكل السليم والفعال والتي من أهمها آليات المراجعة الداخلية، ومجلس الإدارة، وذلك حتى تؤدي الغرض منها وهو توفير معلومات تتسم بالجودة في التقارير المالية والتي تساعد في إتخاذ القرارات. وقد توصلت الدراسة إلى وجود إنعكاس إيجابي يتمثل في وجود علاقة قوية بين حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية في الشركات محل الدراسة.

8- فروض البحث

يتمثل الفرض الرئيسي للبحث فيما يلي:

تزداد المقدرة التنبؤية لمخصصات خسائر القروض في تحسين جودة التقارير المالية، والأداء المالي في ظل تطبيق معايير التقرير المالي الدولية.

ويمكن تجزئة هذا الفرض إلي الفروض الفرعية الثلاثة التالية :

الفرض الفرعي الأول: تزداد المقدرة التنبؤية لمخصص خسائر القروض في ظل تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في تحسين جودة التقارير المالية، والأداء المالي مقاساً بمعدل العائد على الأصول.

الفرض الفرعي الثاني: تزداد المقدرة التنبؤية لمخصص خسائر القروض في ظل تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في تحسين جودة التقارير المالية، والأداء المالي مقاساً بمعدل العائد على حقوق الملكية.

الفرض الفرعي الثالث: تزداد المقدرة التنبؤية لمخصص خسائر القروض في ظل تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في تحسين جودة التقارير المالية، والأداء المالي مقاساً بالمستحقات الإختيارية .

9- متطلبات تطبيق IFRS9 ومراحل تطبيقه

سيتعرض هذا الجزء لمقدمة عن متطلبات تطبيق IFRS9، والمراحل الرئيسية للتطبيق بالإضافة إلى القياس المحاسبي للأدوات المالية وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي IFRS9.

9-1مقدمة

تم إصدار المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS9 والذي يتناول الأدوات المالية من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية في نوفمبر 2009 على أن يتم تطبيقه في 1 يناير 2013 مع السماح بالتطبيق المبكر، وترجع أسباب صدور المعيار IFRS9 إلي:

1- صعوبة فهم وتطبيق وتفسير معيار المحاسبة الدولي (39) رغم أن مجلس معايير المحاسبة الدولية قد عدله عدة مرات لتوضيح متطلباته، وإضافة إرشادات جديدة، وإستبعاد حالات عدم التناسق الداخلية.

2- وضع مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي هدفاً طويل الآجل منذ عام 2005 يكمن في تحسين وتبسيط عملية إعداد تقارير الأدوات المالية، حيث نشر

في مارس 2008 ورقة نقاش ركزت على قياس الأدوات المالية، ومحاسبة التحوط، وعدة مناهج ورسائل محتملة لتحسين وتبسيط محاسبة الأدوات المالية.

3- أعلن مجلس معايير المحاسبة الدولية جدولاً زمنياً لإحلال معيار المحاسبة الدولي (39) بمعيار جديد، وذلك في أبريل 2009 عقب النتائج التي توصلت إليها دول قادة مجموعة العشرين وتوصيات الهيئات الدولية لمواجهة الأزمة المالية.

4- عقد المجلس ثلاث طاولات مستديرة عامة لمناقشة المقترحات والردود التي وردت على مسودة العرض التي نشرها في يوليو 2009 بعنوان" الأدوات المالية – التصنيف والقياس" تبعها إصدار المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS9" الأدوات المالية" في نوفمبر 2009.

5- يحل المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS9 محل معيار المحاسبة الدولي (39) بمجمله إستجابة لمطالب الجهات المعنية بضرورة تحسين محاسبة الأدوات المالية بشكل سريع على أن يتم ذلك على ثلاث مراحل رئيسية، وهي التصنيف والقياس في المرحلة الأولي، وفي المرحلة الثانية تحديد منهجية إنخفاض القيمة، وفي المرحلة الثالثة محاسبة التحوط، إضافة إلى مشروع منفصل حول إلغاء الإعتراف بالأدوات المالية حيث يقوم بإلغاء الأجزاء ذات الصلة بمعيار المحاسبة الدولي (39) ويضيف أقساماً جديدة في المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS9 تحل محل المتطلبات الواردة في المعيار (39). (IASB, 2010, P.4).

9-2المراحل الرئيسية لتطبيق المعيار

يعد المعيار الدوليIFRS9 "الأدوات المالية" الخطوة الأولي لمشروع تحت التنفيذ لإستبدال معيار المحاسبة الدولي رقم (39) للتقرير المالي "الأدوات المالية – الأعتراف والقياس" على أن يعالج تصنيف وقياس الأصول والإلتزامات المالية، ويكون ساري المفعول إعتباراً من أول يناير 2013 مع السماح بتطبيقه مبكراً للفترات المالية قبل تاريخ سريانه. وينفذ المعيار على المراحل الرئيسية الآتية:

المرحلة الأولي: التصنيف والقياس

تضمنت مسودة العرض المنشورة في يوليو 2009 بعنوان "الأدوات المالية –التصنيف والقياس" مقترحات لكل من الأصول والإلتزامات ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي (39) على أن يتم دمج متطلبات الإلتزامات المالية في المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS9 في الوقت المناسب.

المرحلة الثانية: منهجية إنخفاض القيمة

نشر المجلس بتاريخ 25 يونيو 2009 طلباً للمعلومات حول جدوى نموذج الخسارة المتوقعة لإنخفاض قيمة الأصول المالية. وقد شكل ذلك أساس المسودة التي تم نشرها في نوفمبر 2009 بعنوان" الأدوات المالية: التكلفة المستنفدة وإنخفاض القيمة" مع تاريخ نهائي لإبداء الملاحظات في نهاية يونيو 2010.

المرحلة الثالثة: محاسبة التحوط

بدأ المجلس في بحث كيفية تحسين وتبسيط متطلبات محاسبة التحوط المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي (39) على أن تنشر المقترحات خلال فترة وجيزة. وبالإضافة إلى تلك المراحل الثلاث الرئيسية، فقد نشر المجلس في مارس 2009 مسودة عرض بعنوان "التعديلات المقترحة على معيار المحاسبة الدولي (39) والمعيار الدولي للتقرير المالي IFRS الأدوات المالية – الإفصاحات".

9-3 القياس المحاسبي للأدوات المالية وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي IFRS9

1- الهدف من المعيار

يهدف المعيار إلى التسهيل على مستخدمي المعلومات المالية بوضع مبادئ لإعداد التقارير المالية للأصول المالية التي من شأنها أن تعرض معلومات ملائمة ومفيدة لمستخدمي تلك المعلومات لتقييم مبالغ وتوقيت ومدي التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة، والناتجة عن الأصول المالية.

2- النطاق

تطبق المنشأة هذا المعيار على جميع الأصول التي تدخل ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي (39)" الأدوات المالية- الأعتراف والقياس".

3- الإعتراف وإلغاء الإعتراف

تعترف المنشأة بالأصل المالي في قائمة المركز المالي عندما تصبح المنشأة طرفاً في النصوص التعاقدية للأداة المالية، كما يتم الإعتراف والإلغاء المتعلق بشراء أو بيع الأصل المالي بالطريقة العادية. (IASB, 2010)

4- التصنيف

يعتبر الهدف الأساسي للمعيار هو تخفيض عدد فئات التصنيف والقياس، حيث تصنف المنشأة الأصول المالية عند الإعتراف الأولي بالأصل المالي إلي:

أ- أصول مالية تقاس بالقيمة العادلة.

ب- أصول مالية تقاس بالتكلفة المستنفدة" أدوات الدين".

ويتم ذلك على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية، وخصائص التدفق النقدي التعاقدي للأصل المالي. وينبغي قياس الأصول المالية بالتكلفة المستنفدة إذا تم الإحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال المنشأة والذي يكون الهدف منه الأحتفاظ بالأصول من أجل تحقيق التدفقات النقدية التعاقدية. وإذا نتج عن الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة تدفقات نقدية فإنها تكون مجرد دفعات للمبلغ الأساسي والفائدة على المبلغ الأساسي غير المسدد.

5- القياس المبدئي للأصول المالية

يتم القياس المبدئي للأصول المالية بالقيمة العادلة، علي أن يضاف إليها تكلفة المعاملات في حالة الأصول المالية التي لا تقاس بالقيمة العادلة . وبعد الإعتراف المبدئي بالأصل ينبغي على المنشأة أن تقيس الأصل المالي بالقيمة العادلة أو التكلفة المستنفدة. وتطبق المنشأة متطلبات إنخفاض القيمة على الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستنفدة، كما تطبق متطلبات محاسبة التحوط على الأصل المالي المحدد على أنه بند تحوط. (IASB, 2010).

6- إعادة التصنيف

ينبغي على المنشأة أن تعيد تصنيف جميع الأصول المالية فقط عندما تغير المنشأة نموذج أعمالها لإدارة الأصول المالية. كما ينبغي عليها أيضاً إذا أعادت تصنيف الأصول المالية أن تتم المحاسبة عن إعادة التصنيف بأثر لاحق أو مستقبلي من تاريخ إعادة التصنيف، ولا يتم تعديل أي أرباح أو خسائر أو فوائد تم الإعتراف بها في السابق. وإذا أعادت المنشأة تصنيف أصل مالي بحيث يقاس بالتكلفة المستنفدة تصبح قيمته العادلة في تاريخ إعادة التصنيف هو المبلغ المسجل الجديد له.

7- الإستثمار في أدوات حقوق الملكية

أ- يتم قياس جميع الإستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة.

ب- يتم الإعتراف بالتغير في القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، ولكن يوجد إستثناء واحد ألا وهو الإستثمارات في أدوات حقوق الملكية والتي تختار المنشأة قياس التغير في قيمتها العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، حيث يمكن للمنشأة أن تختار عند الإعتراف المبدئي بالأصل

المالي بشكل لا يمكن الرجوع فيه، وذلك بالنسبة للتغيرات اللاحقة في القيمة العادلة لإستثمار معين في أداة حقوق ملكية ضمن نطاق هذا المعيار والذي لا يكون محتفظاً به لأغراض الإتجار.

8- أدوات الدين

يتم قياس أدوات الدين بالتكلفة المستنفدة إذا تحقق شرطان:

أ- التصنيف الأساسي لأدوات الدين

- وجود نموذج أعمال للمنشأة في إدارة الأصول المالية، يكون الهدف منه الإحتفاظ بالأصل المالي لتحصيل تدفقاته النقدية التعاقدية، ولا تهدف المنشأة إلى بيع الأصل قبل تاريخ إستحقاقه وذلك لتحقيق أرباح على التغير في القيمة العادلة.
- خصائص التدفقات النقدية التعاقدية، حيث يتضمن عمر الأصل التعاقدي تواريخ محددة لتدفقاته النقدية والتي تمثل القيمة الأسمية والفائدة. ويشير المعيار إلى وجوب دراسة نموذج أعمال المنشأة أولاً. أما خصائص التدفقات النقدية التعاقدية فيتم دراستها فقط فيما يخص الأصول المالية المؤهلة لقياسها بالتكلفة المستنفدة بسبب نموذج الأعمال.

ب - إعادة التصنيف بالنسبة للإستثمارات

يمكن إعادة تصنيف أدوات الدين من القيمة العادلة إلى التكلفة المستنفدة أو العكس وذلك في الحالتين التاليين:

- تتم المحاسبة عن إعادة التصنيف بشكل مستقبلي، بمعني أنه لا يتم التعديل بأثر رجعي لأي أرباح أو خسائر أو فوائد تم الإعتراف بها في السابق.(Deloitte, IFRS9, 2009).
- تغيير نموذج أعمال المنشأة فيما يتعلق بإدارة الأصول المالية، بحيث يصبح النموذج السابق غير منطبق عليها.

9- الأرباح والخسائر

أ- يجب الإعتراف بالربح أو الخسارة من الأصل المالي المقاس بالتكلفة المستنفدة والذي لا يكون جزءاً من علاقة تحوط في حساب الأرباح والخسائر، وذلك عند إلغاء الإعتراف بالأصل المالي أو إنخفاض قيمته أو إعادة تصنيفه.

ب- يجب الإعتراف بالربح أو الخسارة من الأصل المالي المقاس بالقيمة العادلة والذي لا يكون جزءاً من علاقة التحوط في حساب الأرباح والخسائر مالم يكن الأصل المالي عبارة عن إستثمار في أداة حق ملكية.

وترى الباحثة أن من أهداف المعيار:

1- إلغاء المتطلبات المعقدة والمبنية على القواعد الواردة في معيار المحاسبة المصري رقم 26 فيما يخص المشتقات الضمنية، وذلك من خلال عدم إشتراط فصل المشتقات الضمنية عن العقد الأساسي للأصول المالية.

2- إعتماد طريقة واحدة لاحتساب خسارة إنخفاض القيمة بالنسبة لجميع الأصول المالية التي لا تقاس بالقيمة العادلة.

3- إلغاء الطرق المختلفة لاحتساب خسارة الإنخفاض المستخدمة في معيار المحاسبة الدولي39 ومتطلباته المتضاربة فيما يتعلق بعكس خسارة الإنخفاض.

ويعرض الجدول رقم (1) مقارنة بين معيار المحاسبة الدولي (39) والمعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS9) :

جدول (1) مقارنة بين معيار المحاسبة الدولي 39

وبين المعيار الدولي لتقرير المالي (IFRS9)

وجه المقارنة	معيار المحاسبة الدولي 39	التحسين في المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي IFRS9
التصنيف والقياس	يتطلب معيار المحاسبة الدولي 39 تصنيف الأصول المالية ضمن أحد أربع فئات، لكل منها معايير تصنيف ومتطلبات قياس مختلفة خاصة بها.	تصنف الأصول المالية ضمن فئتي قياس، ويستند التصنيف إلى الطريقة التي تمثل نموذج عمل المنشأة بالأضافة إلى شروط التدفق النقدي التعاقدي المتعلقة بها.
طريقة إستخدامها	يتضمن معيار المحاسبة الدولي 39 قاعدة مشوهة تجبر المنشأة على إعادة التصنيف بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة لجميع الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق.	تحدد الفئة التي يتم تصنيف الأصول المالية ضمنها ويتم قياسها بصورة مستمرة بالتكلفة المستنفدة أو القيمة العادلة.
معالجة خسارة إنخفاض القيمة	يتطلب معيار المحاسبة الدولي 39 تقييم خسارة الإنخفاض في قيمة الأصول المالية وذلك من خلال الدخل الشامل وخسارة الإنخفاض في قيم الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستنفذة.	يلاحظ أن الأصول المالية الوحيدة التي تخضع لخسارة الإنخفاض في القيمة هي الأدوات المقاسة بالتكلفة المستنفدة، ويمكن عكس جميع خسائر الإنخفاض في القيمة.
القيمة العادلة	لا يشمل معيار المحاسبة الدولي 39 عرض بديل للإستثمارات الإستراتيجية في أدوات الملكية.	يتوافر عرض بديل للإستثمارات الإستراتيجية في أدوات الملكية. وعند الإعتراف الأولي تستطيع المنشأة في حال تحقق الشروط إثبات التغيير في القيمة العادلة. ويتم عرض توزيعات الأرباح المحصلة من هذه الإستثمارات في حساب الأرباح أو الخسائر.

المصدر: من إعداد الباحثة

10- التعريف بأهمية القدرة التنبؤية لمخصصات خسائر القروض (إدارة الأرباح)

سيتعرض هذا الجزء لمقدمة عن التنبؤ بالأرباح ومفهومه وأهميته، والتعريف بالتقديرات المحاسبية، ومخصص خسائر القروض.

10-1 مقدمة

يعد التنبؤ بالأرباح المستقبلية أحد المواضيع الهامة نظراً لآثاره الإيجابية على التنمية الإقتصادية والسياسية والإجتماعية، حيث يعتبر أداة تمكن من الإستخدام الأمثل للموارد إذ أن الأستخدام الأمثل للموارد المتاحة ذات العلاقة بالشركات يكون غير مفيد بدرجة كبيرة إذا تم دون التنبؤ بالإتجاهات الرئيسية لربحية البدائل المتوفرة (عوض، 2014). بالإضافة إلى ذلك، فإن التنبؤ يساعد الأطراف ذات العلاقة بالشركة على رسم سياساتهم، وإختيار أفضل البدائل المتاحة لهم، وإتخاذ أفضل القرارات. فالتنبؤ يمثل مؤشراً علي إمكانية إستمرار الشركات، وجرس إنذار مبكر يُمكن الشركات من تلافي التعثر المالي والذي يعتبر مرحلة مبكرة من مراحل الإفلاس المالي. كما أن التنبؤ بالأرقام المحاسبية يعد من الأمور المهمة جداً لأي إدارة من أجل إتخاذ قراراتها بصورة سليمة. ويعتبر من أهم تلك الأرقام هي أرقام وقيم الأرباح المحاسبية المستقبلية والتي يساعد التنبؤ بها الإدارة في التخطيط السليم للمستقبل وإستغلال الموارد بأكبر درجة كفاءة ممكنة.(Shim & Siegel, 2007) .

10-2 مفهوم التنبؤ

يقصد بالتنبؤ توقع الأحداث المستقبلية، وتحديد قيمتها لأغراض تخطيطية. (Davis& Boczko, 2005). ويشير التنبؤ إلى جميع الأنشطة التي تتناول تجميع البيانات والمعلومات التي تبين جميع العوامل والظروف والمتغيرات المحتملة في المستقبل والتي تؤثر في مجمل الأنشطة والفعاليات التي تؤديها الشركة. (رمو، وآخرون ،2010). ويمكن تعريف التنبؤ بأنه عملية توقع لما سيحدث مستقبلاً لظاهرة ما إعتماداً على إتجاه الظاهرة في الماضي، بإستخدام أحد نماذج التنبؤ المعروفة.

وترى الباحثة أن التنبؤ ببساطة هو توقع دقيق للمستقبل مبني على أسس فنية وعلمية يعتمد عليها المديرون ومتخذو القرارات في التخطيط وإتخاذ القرارات.

10-3 مفهوم التنبؤ المالي

يمثل التنبؤ المالي عملية توقع أو تقدير لما سوف يحدث في المستقبل. ولهذا، فإنه يعتبرضرورياً لغرض التخطيط، ولا يعتبر التنبؤ المالي هو التخطيط وإنما هو التقدير أو التخمين للمتغيرات التي في

ضوئها يتم إعداد عملية التخطيط (العامري،2001) إذ يوفر التنبؤ المالي مجالاً للتعرف على الإحتياجات المالية المستقبلية والإستعداد لها مسبقاً. كما يتيح الفرصة للتعرف على ما سيكون عليه المركز المالي وربحية الشركة في المستقبل، مع إتخاذ الإجراءات الصحيحة إذا لزم الأمر (هندي، 1996).

ويعرف التخطيط المالي بأنه مجموعة الخطط اللازمة للحصول على الموارد وإستخدامها. إذ يشير التخطيط المالي إلى تحديد المتطلبات المالية، والإستثمارات، والأداء، والنمو خلال مدة محددة من الزمن. ويعد عنصراً مهماً لنجاح الشركة كونه دليلها المالي في المستقبل. فمن خلاله تحدد الشركة إمكانية الحصول على الأموال، وكيفية إستخدام هذه الأموال، حيث يضمن التخطيط المالي تنسيق الأنشطة المالية من أجل تعظيم قيمة الشركة. (كراجه، 1991).

وتري الباحثة أن التنبؤ المالي يمثل مرحلة أساسية يعتمد عليها التخطيط المالي في تحديد الإحتياجات المالية للشركة، وتأمين الأموال اللازمة.

10-4 أهمية التنبؤ المالي

إن أحد الأهداف العامة للمحاسبة هو توفير معلومات مناسبة يمكن إستخدامها في عملية التنبؤ بالأحداث المتعلقة بالشركات. ووفقاً للنظرية المحاسبية فإنه يجب تقييم المقاييس المحاسبية على أساس قدرتها التنبؤية بالأحداث الأقتصادية. وعموماً فإن معيار القيمة التنبؤية يعكس علاقة إحتمالية بين أحداث إقتصادية ذات أهمية لصانع القرار، ومتغيرات التنبؤ الملائمة والمشتقة من المعلومات المحاسبية.(Belkaoui, 2000) ، وترجع أهمية التنبؤ المالي إلى أهمية المعلومات المحاسبية المستقبلية الناتجة عن عملية التنبؤ والتي يمكن إيجازها فيما يلي، (الهباش، 2006):

- تحتاج معظم قرارات الإستثمار إلى معرفة المستثمر مسبقاً لحجم التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، والعوائد المتوقعة من عملية الإستثمار، وأثر العوامل الإقتصادية على تحقيق العائد مستقبلاً.
- تحتاج قرارات التمويل إلى معلومات مستقبلية عن الأثر المتوقع لكل مصدر من مصادر التمويل على الربحية والسيولة في الأجل الطويل، وعلي قدرة المشروع على الوفاء بإلتزاماته المستقبلية.
- تحتاج قرارات الإستثمار إلى دراسة مستقبلية لكل نوع من أنواع الإستثمار والعوائد المتوقعة والمرتبطة به، ودرجة المخاطرة التي تترتب على هذا النوع من الإستثمار خاصة في ظروف عدم التأكد.

- يحتاج المستثمر عند شراء أو بيع الأسهم إلى التنبؤ بالأرباح المتوقعة ونصيب السهم الواحد من هذه الأرباح.
- يستلزم الإستثمار في رأس المال العامل التنبؤ بكمية المخزون السلعي والمتحصلات من العملاء، والنقدية المتاحة لسداد الإلتزامات العاجلة.

10- 5 التقديرات المحاسبية

يعتبر مفهوم التقديرات المحاسبية أحد المفاهيم التي تعرضت لكثير من الجدل وخاصة في الأوساط المحاسبية، حيث يوجد خلط بين مفهوم كل من التقديرات والتنبؤات. فقد تم تعريف التنبؤ بأنه يمثل توقعاً لحادثة معينة أو لموقف معين (نور، 1986). ويتم تعريف التقدير المحاسبي من قبل معيار المحاسبة الأمريكي رقم 57 (SFAS)، بأنه قيمة تقريبية لعنصر أو بند أو حساب موجود في القوائم المالية المنشورة، وذلك بشكل غير مؤكد حتى تتضح نتيجة هذا التقريب مستقبلاً، الأمر الذي قد يعرض هذه القيم لانه يتضمن أخطاء مؤثرة بدرجة أكبر في ضوء البيانات الواقعية. وهذا هو ما يؤكده معيار المحاسبة الدولي رقم 28 في الفقرة الرابعة بأن التقدير المحاسبي يمثل قياس القيمة المحتملة للبند في حالة عدم وجود وسيلة دقيقة ومناسبة لقياسه. وقد عرفه (حماد، 2004) بأنه تقريب لعنصر أو بند أو حساب في قائمة مالية. ويتم إدراج التقديرات المحاسبية في القوائم المالية التاريخية لأن قياس بعض المبالغ أو تقدير قيمة بعض الحسابات يكون غير مؤكد حيث أنها تعتمد على نتائج لأحداث مستقبلية، أو لأن البيانات ذات الصلة المتعلقة بالأحداث التي وقعت بالفعل لايمكن الحصول عليها في الوقت المناسب إستناداً إلى أساس حدوث التكلفة بالفعل وفي الوقت المناسب.

10-6 مخصصات خسائر القروض

على الرغم من أن بعض التصرفات التى تمارسها بعض الإدارات قد لا تلقى قبولا عامًا من بعض أصحاب المصالح، حيث قد يتم التلاعب بالأرباح المفصح عنها من خلال قيمة مخصصات القروض والتى هي فى الأساس عبء على الإيراد. إلا أن قيمة الأرباح قد ترتفع للمستوى الذى قد يرضى طموحات حملة الأسهم ولا يعرض قيمة المنشأة للإنخفاض فى سوق الأعمال، وذلك إذا ما كانت معدلات الأداء ترقى إلى طموحات الملاك. إلا أن ذلك سيترتب عليها أعباء ضريبية وتوزيعات أرباح بشكل كبير مما قد يؤدي إلي أن تلجأ الإدارة فى هذه الحالة للبديل الثانى ألا وهو زيادة قيمة مخصصات القروض. هذا وقد أثبتت الممارسات العلمية أن إدارت البنوك بشكل عام لاتجد أفضل من مخصصات القروض فى إداراة أرباحها (Kim & kross, 1998).

ولذلك دعا (Oosterbosch, 2009) إلي أن فى مخصصات القروض هي الوسيلة المفضلة لدى مديري البنوك لإدارة الأرباح. ومنعاً للشطط الذى يمكن أن تلجأ إلية بعض إدارات البنوك من خلال الإسراف فى إستخدام مخصصات القروض والسلفيات كأداة لإدارة الأرباح بالشكل الذى يقلل من جودة التقارير المالية، شدد البنك المركزى على ضرورة الإلتزام الكامل بالقواعد المعدلة والتي من بينها ماهو متعلق بأسس تكوين مخصصات القروض والسلفيات، حيث تغير مسماها إلى عبء الإضمحلال عن خسائر الإئتمان بدلاً من مخصصات القروض والسلفيات. يقوم البنك في تاريخ القوائم المالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي علي إضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية. ويعد الأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية مضمحلة ويتم تحميل خسائر الإضمحلال (مخصص القروض)، عندما يكون هناك دليل موضوعي على الحاجة إلي مخصص القروض نتيجة حدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الإعتراف الآولي للأصل (حدث الخسارة) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل ويمكن تقديره بدرجة يعتمد عليها. وتتضمن المؤشرات التي يستخدمها البنك لتحديد مدي وجود دليل موضوعي على خسائر الإضمحلال والتي تتمثل في صعوبات مالية كبيرة تواجه العميل، ومخالفة شروط إتفاقية التمويل مثل عدم السداد، ويتم حساب مخصص خسائر القروض على مستوي مجموعة الأصول المالية مع مراعاة حجم الأرصدة، ومعدل الإخفاق التاريخي، وفترة تأكيد الخسارة وفقًا للظروف الإقتصادية. ويتم تقدير تدهور الحالة المالية للعملاء الحاصلين على القروض عن طريق معدل الخسارة التاريخية في فترة تأكيد الخسارة (Wan & Shaista , 2011).

من أهم قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعتراف والقياس هي قيمة القروض والتسهيلات الإئتمانية وما يتعلق بها من مخصصات خسائر القروض ويبدو أن مجلس إدارة البنك المركزي المصري قد تنبه إلي إستخدام مخصصات خسائر القروض في إدارة الأرباح فقرر تطبيق تلك القواعد الجديدة والتي حوت بين ثناياها تعديلات تتعلق بطريقة تكوين مخصصات القروض بحيث باتت تعتمد على معايير المحاسبة المصرية. ويتم قياس مخصص خسائر القروض بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة. ولا يدخل في ذلك خسائر الإئتمان المستقبلية التي لم يتم تحميلها بعد، ويتم خصم ذلك بإستخدام معدل العائد الفعلي الأصلي للأصل المالي مع تخفيض القيمة الدفترية بإستخدام مخصص خسائر القروض في قائمة الدخل.

10-7 القدرة التنبؤية للأرباح

تتمثل القدرة التنبؤية للأرباح في قدرة الأرباح الجارية على التنبؤ بالأرباح المستقبلية. لذلك تعتبر خاصية القدرة التنبؤية للأرباح من خصائص جودة الأرباح من خلال مدي الإرتباط بين الأرباح

التاريخية والتدفقات النقدية المستقبلية، وبالتالي تحقق القدرة التنبؤية المرتفعة للأرباح أعلي مستوي للجودة (Mikhail & Willis.2003).

10-8 جودة الإستحقاقات

تتمثل جودة الإستحقاقات في الفجوة بين صافي الأرباح والتدفقات النقدية التشغيلية والتي قد ترجع إلى التقديرات المحاسبية التي تمارسها الإدارة بهدف تحقيق مصالحها الشخصية بما يعرف بمشكلة الوكالة. وبالتالي تتأثر جودة الأرباح المعلنة إلى حد كبير بإستخدام الإستحقاقات المحاسبية. لذلك تستخدم التدفقات النقدية في زيادة دقة وملاءمة التقارير المالية في قياس أداء الشركة خلال الفترة. وترتفع جودة الإستحقاقات المحاسبية كلما إنخفضت الفجوة بين صافي الأرباح والتدفقات النقدية التشغيلية، ولذلك ترتبط جودة الإستحقاقات بجودة الأرباح (Dechow& Dichev, 2002) .

10-9 جودة الأرباح

تعرف الأرباح المحاسبية بأنها ذات جودة إذا كانت الأرباح تتصف بالخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية المرغوب فيها بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية والتي تحقق هدف الإفصاح في القوائم المالية. بعبارة أخري، أنها توفر القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية بغرض التنبؤ بأرباح السنوات القادمة وذلك عن طريق الأرقام التي تظهر بقائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية. وقد أصبح التوجه في الآونة الاخيرة نحو الإهتمام بجودة الأرباح وقياسها للتعرف على حقيقة هذه الأرباح التي تتضمنها القوائم المالية، وهل تحقق العدالة والصدق، وهل لها تأثير على مستخدمي القوائم المالية لإتخاذ القرارت المناسبة. ويمكن تحديد جودة الأرباح من خلال مدي قدرة الأرباح الحالية على الإستمرار في الفترات المستقبلية. فكلما تمتعت الأرباح بالإستمرارية فإن ذلك يشير إلى إرتفاع مستوي جودة الأرباح. كما يمكن تعريف جودة الأرباح بأنها قدرة الأرباح المفصح عنها على التنبؤ بالأرباح المستقبلية للشركة (مكاوي، 2014).

وقد إهتم الباحثون (حبيب، 2011) بقائمة المركز المالي بإعتبارها جوهر التقارير المالية، وأن قائمة الدخل تظهر نتيجة أعمال الشركة من ربح أو خسارة وهو ما يمثل محط إهتمام الإدارة، حيث تسعى من خلالها لتحقيق بعض الأهداف الشخصية بما يحقق مصالحها ومصالح أصحاب الشركة ومصالح أطراف أخرى مستفيدة منها.

10-10 ماهية إدارة الأرباح

أصبحت المرونة التي توفرها المبادئ والمعايير المحاسبية أمراً طبيعياً يحظى بقبول جميع الشركات والهيئات التي تقوم بتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة، لأن عدم السماح بذلك يعتبر تجاهلاً

للظروف المختلفة التي تحيط بالمنشأة (القشامي، الخيال، 2010). وقد قدم العديد من الدراسات السابقة أدلة على أن المدراء إستفادوا من حرية التصرف الممنوحة لهم من خلال المبادئ المحاسبية المقبولة للتلاعب بالمستحقات، إما من خلال الخيارات المحاسبية أو التقديرات، حيث أن الأرباح هي مجموع المستحقات والتدفقات النقدية التشغيلية، وبالتالي يمكن التلاعب بالأرباح من خلال المستحقات أو التدفقات النقدية التشغيلية، مما أدي إلى ظهور ما يسمى بإدارة الأرباح. ويري (Xu, 2007) أن إدارة الأرباح تتحقق في المقام الأول عن طريق الإجراءات الإدارية التي تجعل من السهل تحقيق مستويات مرجوة من الأرباح وذلك من خلال:

1- الخيارات المحاسبية من خلال GAAP.

2- قرارات التشغيل (إدارة الأرباح الاقتصادية).

وقد تعددت تعريفات إدارة الأرباح، حيث عرفها (حماد، 2015) بأنها مناورة نشطة للوصول إلى رقم محدد مسبقاً قد يكون موضوعاً من جانب الإدارة، أو تنبؤات بمعرفة المحللين الماليين، أو قيماً متفق عليها مع تدفق أكثر سلامة وإستدامة للمكاسب. كما عرفها (السهلي، 2006) بأنها تطويع الأساليب والتقديرات المحاسبية للتأثير في رقم الربح المنشور حسب إستراتيجيات الإدارة، وقت التقرير عن الأرباح تجنباً لخرق مواقف تعاقدية معينة، أو لتحقيق التقرير عن مستوي مرضي من الربح بإعتباره المقياس التقليدي لأداء الإدارة. وعرفها (Roychowdhury, 2006) بأنها الخروج عن الممارسات التشغيلية العادية بدافع من المديرين لتضليل بعض أصحاب المصلحة ودفعهم للإعتقاد بأن أهداف التقارير المالية تم الوفاء بها ضمن السياسات العادية للعمليات.

وترى الباحثة أن هذه التعريفات تناولت إدارة الأرباح من جانبين، الأول هو التلاعب من خلال الخيارات المحاسبية، والثاني هو التلاعب من خلال قرارات التشغيل وذلك بالشكل الذي يكفل للإدارة تحقيق مصالحها الذاتية.

10-11 دوافع إدارة الأرباح

هناك العديد من الدوافع التي يمكن أن تدفع إدارة الشركة للقيام بإدارة الأرباح. فوفقاً للنظرية الإيجابية للمحاسبة فإن المديرين كأفراد يقومون بإتخاذ القرارات التي تحقق منفعتهم الخاصة بما يعظم من ثرواتهم في ظل عدم تماثل المعلومات. وقد حاول العديد من الدراسات إختبار مدي وجود تلك الدوافع، ومدي تأثيرها، حيث أوضحت دراسة (حشاد، 2006) دوافع إدارة الأرباح في الآتي:

1- التنبؤ بالأرباح: تشكل أحد الأرقام المستهدفة بالنسبة للإدارة أرقام تنبؤات الأرباح التي يعرضها المحللون الماليون في السوق أو التي تصدرها الإدارة بنفسها ولذلك تهتم الإدارة بمحاولة

الإفصاح عن أرقام للربح المحاسبي بما يتسق مع تلك التنبؤات. وتعتمد الفكرة الرئيسية لذلك على أنه إذا لم تفصح الإدارة عن أرباح تتسق مع التنبؤات، فإنها سوف تواجه آثاراً سلبية قد تكون تكاليفها أكبر إذا كانت الأرباح المفصح عنها أقل مما هو متنبأ به. لذلك تسعي الإدارة إلى تجنب حدوث إنخفاض كبير في الأسعار السوقية للأسهم كرد فعل سلبي من قبل السوق.

2- عقود الدين: تمثل عقود الدين أحد أهم دوافع الإدارة لممارسة إدارة الأرباح رغبة منها في تجنب خرق شروط عقود الدين وتقليل تكاليف الإدارة المترتبة عليها، ويمكن أن يؤدي إختيار الإدارة للطرق والسياسات المحاسبية إلى تحويل الثروة من أصحاب الدين إلى حملة الأسهم أو الملاك (حماد، 2015).

3- التكاليف السياسية: تعد التكاليف الناتجة عن التدخل الحكومي أحد العوامل ذات العلاقة المرتبطة بالتأثير المتعمد على الأرباح المفصح عنها. وتتمثل التكاليف السياسية فيما تتحمله الشركة من أعباء نتيجة للتصرفات أو الإجراءات التي قد تتخذها الحكومة أو المجتمع مثل فرض ضرائب أو رسوم إضافية على الشركة أو تسعيرة جبرية (معراج، وآخرون، 2012).

4- خيارات الأسهم: يعتمد هذا النوع من الدوافع على منح المديرين حق شراء أسهم الشركة في وقت معين بسعر منخفض. ويهدف هذا النوع من الخيارات إلى تحقيق التوازن إلى حد ما بين مصالح الملاك والمديرين حيث يهتم الملاك بأسعار الأسهم، بينما يهتم المديرون بالحوافز التي يتحصلون عليها.

5- طرح أسهم الملكية للإكتتاب العام : تشكل عملية الإكتتاب العام دافعاً قوياً لدي الإدارة للقيام بممارسة إدارة الأرباح وذلك عن طريق زيادة رقم الربح الظاهر في القوائم المالية في الفترة التي تسبق عملية الإكتتاب وذلك بهدف الوصول إلى سعر مناسب للسهم عند طرحه للإكتتاب. وقد تناولت دراسة (Suk Yoon, & Jin Kim, 2009) الأمر المتعلق بهذا الشأن حيث أكدت على أن عروض طرح الأسهم الأولية تشكل فرصة جيدة لإدارة الأرباح، حيث يكون هناك سعر سوقي سابق للأسهم، ولذلك تعمل ممارسات إدارة الأرباح على زيادة السعر الأولي للأسهم.

6- عقود مكافآت الإدارة: تقوم الإدارة بإختيار الطرق والسياسات المحاسبية التي تزيد من أرباح الفترة الحالية بشكل يتفق مع الأرقام المحددة في عقود مكآفاتها.

وقد أشارت دراسة (Enomoto, et al., 2015) إلى أن مبلغ مكآفات الإدارة غالباً ما يتحدد وفقاً لرقم الربح المحاسبي. لذلك فإن الإدارة غالباً ما تحاول إختيار الإجراءات المحاسبية التي تزيد من

أرباح الفترة الحالية على حساب الفترات المستقبلية من خلال إختيار الإجراءات التي تعمل على تحويل أرباح الفترات المستقبلية إلى الفترات الحالية.

10-12 مدخلا ممارسات إدارة الأرباح

ترتبط ممارسات إدارة الأرباح بمدخلين واللذين يمكن أن تستخدمهما الإدارة للتأثير على رقم صافي الربح المرغوب فيه. ولا شك أن التعرف على ذلك يتطلب التعرف على مدخلي ممارسات إدارة الأرباح (Wardani & Hermuningsih, 2013).

- المدخل الحقيقي لممارسات إدارة الأرباح: ويقصد به قيام الإدارة بإتخاذ بعض القرارات التي من شأنها أن تؤثر على التدفقات النقدية للشركة مع المحافظة على الهدف الذي ترغب الإدارة في تحقيقه من تلك الممارسات. ويتم تحقيق هذا الأسلوب من خلال مجموعة واسعة من قرارات التشغيل، مثل تخفيض أو زيادة الإنتاج مما يترتب عليه زيادة المخزون في نهاية العام (Manzalawy & Rwegasira, 2013).

- المدخل المحاسبي لممارسات إدارة الأرباح: يقصد بالمدخل المحاسبي لممارسات إدارة الأرباح قيام الإدارة بإستخدام الحكم الشخصي في وضع التقديرات وإختيار السياسات المحاسبية والبدائل العديدة للمعالجات المحاسبية بهدف الوصول إلى رقم معين للربح، في ظل إستخدام أساس الأستحقاق.

ومن المظاهر الدالة على ممارسات إدارة الأرباح مايلي:

1- التدفقات النقدية غير المرتبطة بالأرباح.
2- أرصدة المدينين غيرالمرتبطة بالإيرادات.
3- مخصصات الحسابات المشكوك في تحصيلها، والتي لا تتمشي مع حسابات المدينين.

10-13 أساليب ممارسات إدارة الربح

تتعدد صور الممارسات المحاسبية الخاطئة المرتبطة بالإيرادات والتي من أهمها مايلي:

- تضخيم إيرادات الفترة المحاسبية المنتهية من خلال تسجيل إيرادات تخص الفترة التالية عن عمليات بيع قد تكون آجلة أو بالتقسيط وذلك من خلال التلاعب في تواريخ مستندات البضاعة المباعة خلال الفترة المحاسبية.

- قيام بعض الشركات بتغيير السياسات المحاسبية الخاصة بالإعتراف بالإيراد دون الإفصاح عن الأثر المالي المترتب على ذلك.

- تضخيم إيرادات فترة محاسبية معينة من خلال تسجيل إيرادات عن عمليات بيع وهمية. فقد تقوم الشركة بإعداد مستندات مزيفة وتسجليها بالدفاتر كمبيعات أو تقديم أموال من الشركة للغير لاستخدامها في شراء منتجاتها.
- تسجيل الإيرادات بأكثر من قيمتها بالتلاعب في تقييم المخزون أو تخفيض تقدير المخصصات، وتسجيل إيرادات عن عمليات بيع غير مكتملة، وعن بضاعة الأمانة للغير.

10-14 نتائج إدارة الأرباح

تتمثل نتائج إدارة الأرباح فيما يلي:

- تخفيض قيمة المنشأة : إذ يوجد العديد من قرارات التشغيل التي تتخذها المنشأة بغرض التأثير على الأرباح قصيرة الآجل إلا أنه يمكن أن تؤدي في الآجل الطويل إلى الإضرار بالكفاءة الإقتصادية للمنشأة (Monem,2003).
- تلاشي المعايير الأخلاقية: حتى وإن كانت إدارة الأرباح لا تنتهك المعايير المحاسبية بشكل واضح، فهي ممارسة مشكوك فيها من الناحية الأخلاقية.
- إخفاء مشكلات الإدارة التشغلية: لا تتم ممارسة إدارة الأرباح على مستوي الإدارة العليا فقط، وإنما تمارس أيضاً على مستوي الإدارات التشغيلية، حيث إن مديري الإدارات التشغيلية يعالجون البيانات المالية بهدف الحصول على المكافآت، أو تجنب إنتقاد الأداء السيئ، والتي تعتبر أهم مخاطر إدارة الأرباح في المستويات الإدارية التشغيلية.
- العقوبات الإقتصادية وإعادة إعداد القوائم المالية.

11-ماهية جودة التقارير المالية وتأثرها بدقة تقدير مخصصات خسائر القروض

في هذا الجزء سيتم التعرف على جودة التقارير المالية، والمداخل، والنماذج المستخدمة في قياس إدارة الأرباح ومنها مدخل الإستحقاقات الإختيارية ومن أشهر نماذجه Jones.

11-1 مفهوم جودة التقارير المالية

تتمثل جودة التقارير المالية في القدرة على التعبير بدقة ومصداقية عن حقيقة الواقع الإقتصادي للشركة ونتائج أعمالها، وما تحققه من منفعة لمستخدميها، مع خلو التقارير المالية من التحريفات الجوهرية، وإرتفاع قدرتها التنبؤية على تقييم الوضع الحالي والمستقبلي للشركة(علي، 2015).

11-2 تعريف جودة التقارير المالية وفقاً لخصائص جودة المعلومات

تشير جودة التقارير المالية إلى تلك التقارير التي تقدم معلومات تتسم بالجودة حتى تكون مفيدة في عملية إتخاذ القرارات الإقتصادية . لذلك يجب أن تتصف تلك المعلومات بمجموعة من الخصائص والتي من أهمها (الملاءمة، وإمكانية الإعتماد عليها (والقابلية للمقارنة)، والمصداقية (محمود، 2016).

11-3 تعريف جودة التقارير المالية وفق المعايير المحاسبية

تمثل جودة التقارير المالية نتاج تطبيق مجموعة من المعايير المحاسبية التي تتصف بالجودة ومجموعة من الأليات التي تساعد في الرقابة على القائمين بإعداد التقارير المالية. وتري الباحثة أن الجودة تعتبر أحد مكونات التنظيم الإداري الذي يختص بتجميع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات الملائمة للأطراف الخارجية وإدارة الشركة، والتي يتم إعدادها في ضوء مجموعة من المعايير القانونية (تتمثل في الإلتزام بقوانين ولوائح المنظمة)، والمعاير الرقابية (والتي تتمثل في ممارسة الجهات المهنية مثل لجان المراجعة ومجالس الإدارات والجهات الرقابية لدورها الفعال) والمعاير المهنية (والتي تتمثل في الإلتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة) والفنية (والتي تتضمن الملائمة والثقة في المعلومات المحاسبية) بما يساعد على تحقيق الهدف منها.

11-4 مقاييس جودة التقارير المالية

تعتبر التقارير المالية هي أداة التعبير الحقيقية للمنشأة، وذلك من خلال المعلومات التي تتضمنها هذه التقارير، والتي تساعد المستخدمين على إتخاذ القرارات الإقتصادية. لذلك زاد الإهتمام بجودة التقارير المالية، وقياس هذه الجودة من خلال نماذج مختلفة (محمود، آخرون، 2016). وتري الباحثة أنه على الرغم من تعدد مقاييس جودة التقارير إلا أنه يوجد ثلاثة نماذج هي الأكثر إستخداماً في الدراسات، وذلك لقياس جودة التقارير المالية . وسيتم عرض بعض نماذج قياس جودة التقارير المالية علي النحو التالي:

11-4-1:نموذج جودة المعلومات المحاسبية: Accounting Information Quality

وهو يمثل أحدث نموذج لتقييم جودة التقارير المالية، حيث يركز على مستوى فائدة المعلومات المالية في إتخاذ القرار عن طريق تفعيل الخصائص النوعية للمعلومات. وتتمثل الميزة النوعية لهذا النموذج في أنه يوفر مقياساً مباشراً لجودة التقارير المالية، ويغطي جميع جوانب التقارير المالية بما في ذلك المعلومات المالية وغير المالية. كما أنه يعتبر مقياساً لخصائص جودة المعلومات، حيث يعتبر مقياساً صعب الإستخدام نظراً لصعوبة قياس هذه الخصائص، وإختلاف النتائج بإختلاف

القائمين على القياس. ولذلك إتجه العديد من الدراسات إلى إستخدام أساليب أخري أكثر موضوعية لقياس جودة التقارير المالية (قاسم، 2017).

11-4-2 مقاييس تختص بجودة الأرباح: Earning quality

هناك إهتمام كبير من قبل الباحثين بهذه المقاييس. ويرجع ذلك إلى أن الأرباح ستظل عرضة لأحداث تأثيرات متعمدة عليها نتيجة لما تسمح به المبادئ المحاسبية من مرونة كبيرة في إستخدام التقديرات المحاسبية، إلى جانب قدرة الإدارة في التحكم في توقيت حدوث بعض الأنشطة الحقيقية عند إحتساب أرباح الشركة (محمود،2017).

وقد عرف (Dechow & Schrand,2004) جودة الأرباح إنطلاقاً من وجهة نظر المحللين الماليين تجاه دور الأرباح في تقييم أداء المنشأة. وتتسم الأرباح المنشورة بالجودة إذا عكست الأداء التشغيلي الحالي للمنشاة وتمثل مؤشراً جيداً للأداء التشغيلي المستقبلي، مع القدرة على تحويلها إلى تدفقات نقدية.

ويتحقق مفهوم جودة الأرباح من خلال مدي قدرة الأرباح الحالية على الإستمرار في الفترات المستقبلية، فكلما تمتعت الأرباح بالإستمرارية كلما أشار ذلك إلى إرتفاع مستوي جودة الأرباح، بما يعني قدرة الأرباح المفصح عنها على التنبؤ بالأرباح المستقبلية للشركة. وتعرف جودة الأرباح وفقاً للمفهوم الإقتصادي للدخل، (Schipper&linda,2003) بأنها قدرة الأرباح المفصح عنها على التعبير بصدق عن الدخل الإقتصادي للمنشأة . ويعتبر الدخل الإقتصادي هو الحد الأقصى الذي يمكن توزيعه على أصحاب حقوق الملكية مع المحافظة على رأس المال الذي تمتلكه الوحدة الإقتصادية في بداية المدة.

11-4-3 مداخل قياس جودة الأرباح

11-4-3-1 مدخل القيمة الملائمة

يرتكز هذا المدخل علي العلاقة بين عائدات الأسهم وأرقام الأرباح من أجل قياس مدي ملاءمة ومصداقية معلومات التقارير المالية. ويقيس مدي جودة معلومات التقارير المالية من خلال التركيز على مدي الإرتباط بين الأرقام المحاسبية وردود فعل سوق الأسهم. وبموجب هذا النموذج يفترض أن سعر السهم يمثل القيمة السوقية للشركة، بينما تمثل الأرقام المحاسبية قيمة الشركة بناء على الإجراءات المحاسبية. وعندما ترتبط معلومات القيمة السوقية للشركة مع بعض معلومات الأرباح فإنها تكون معلومات ملائمة وممثلة بصدق لعمليات المنشأة (Mbobo & Ekpo, 2016).

وتشير العلاقة بينهما إلى أي مدي يستخدم المستثمرون معلومات الأرباح في قراراتهم الاستثمارية والتي يمكن الاستدلال عليها من خلال مدي قوة العلاقة بين الأرباح المحاسبية وسعر السهم السوقي أو العائد على السهم، فعندما يعتمد المستثمرون اعتماداً كلياً على معلومات الأرباح المحاسبية في شراء أو بيع الأسهم فهذا يعني وجود علاقة قوية بين الأرباح المحاسبية وأسعار الأسهم.

11-4-3-2 مدخل إستمرارية الأرباح

تشير إستمرارية الأرباح إلى مدي قدرة أرباح الفترة الحالية على أن تستمر أو تتكرر في الفترات المستقبلية، حيث أن مكونات الأرباح المؤقتة غالباً ما تكون ناتجة عن ممارسات إدارة الأرباح (Mounira,2014). ويمكن تقسيم مكونات صافي الربح حسب الإستمرارية في المستقبل إلى الأرباح التي ترتبط بالأنشطة العادية للشركة، وهو الجزء من الأرباح الذي يحتوي على معلومات تساعد في التنبؤ بالأرباح المستقبلية، أما المكون الثاني فهو الجزء الذي يرتبط بالأنشطة غير العادية للشركة، والذي لا يتوقع تكراره في المستقبل، وبالتالي فإنه لتحسين القدرة التنبؤية للأرباح المستقبلية يحاول المحللون الماليون إستبعاد الأرباح الإستثنائية غير المتكررة للشركة من الأرباح المستقبلية (أحمد،2018). وتعتمد الباحثة على النموذج الذي قدمته دراسة (Boolert,Meek,Nabar ,2006) حيث أنه يعبر عن إستمرارية الأرباح من خلال معامل ميل علاقة الإنحدار بين الأرباح الحالية وأرباح الفترة السابقة بإستخدام المعادلة التالية:

$$\frac{\mathbf{Earn_t}}{\mathbf{Total\ Asset_{t-1}}} = \propto + \boldsymbol{\delta_1} * \frac{\mathbf{Earn_{t-1}}}{\mathbf{Total\ Asset_{t-2}}} + \mathbf{v_t}$$

حيث أن:

$Earn_t$: صافي الأرباح قبل البنود غير العادية عن الفترة t.

$Earn_{t-1}$:صافي الأرباح قبل البنود غير العادية للشركة عن الفترة السابقة t-1.

$Total\ Asset_{t-2}$: إجمالي الأصول في بداية الفترة t أو في نهاية الفترة t-2

δ_1: معامل ميل علاقة الإنحدار.

v_t:البواقي (خطأ التقدير)

فإذا كانت قيمة معاما الإنحدار δ_1. تقترب من أو أكبر من الواحد الصحيح، فإن ذلك يعد مؤشر على إستمرارية الأرباح ومن ثم إرتفاع جودتها، أما إذا إقتربت من الصفر، فيعد ذلك مؤشر على أن الأرباح مؤقتة، وبالتالي تنخفض جودتها.

11-4-3-3 مدخل الدور التقييمي

يعتمد هذا المدخل على العلاقة بين عوائد الأسهم وأرقام الأرباح من أجل قياس الدور التقييمي لمعلومات التقارير المالية. ويتم قياس مدي جودة معلومات التقارير المالية من خلال التركيز على مدي وجود علاقة بين الأرقام المحاسبية وردود فعل سوق الأسهم. وبموجب هذا النموذج يفترض أن سعر السهم يمثل القيمة السوقية للشركة، بينما تمثل الأرقام المحاسبية قيمة الشركة بناء على الإجراءات المحاسبية. وعندما يرتبط المفهومان معاً فإن بعض معلومات الأرباح تكون ملائمة وممثلة بصدق لعمليات المنشأة أو ذات دور تقييمي(Mbobo & Ekpo 2016). وتشير هذه العلاقة إلى أي مدي يستخدم المستثمرون معلومات الأرباح في قراراتهم الإستثمارية والتي يمكن الإستدلال عليها من خلال مدي قوة العلاقة بين الأرباح المحاسبية وسعر السهم السوقي أو العائد على السهم. فعندما يعتمد المستثمرون إعتماداً كبيراً على معلومات الأرباح المحاسبية في شراء أو بيع الأسهم فهذا يعني وجود علاقة قوية بين الأرباح المحاسبية وأسعار الأسهم.

11-4-3-4 مدخل جودة المستحقات Accruals Quality

يعتبر مدخل جودة المستحقات نموذجاً مهماً لقياس جودة التقارير المالية. إذ يفترض أن الأرباح هي أهم عنصر في التقارير المالية. ويستخدم هذا النموذج مستوي إدارة الأرباح لقياس جودة التقارير المالية، حيث يفترض النموذج أن المديرين يستخدمون المستحقات الإختيارية لإدارة الأرباح، ويستخدم المحللون الماليون هذا النموذج عند تحليل أداء الشركة. ويفترض أن إدارة الأرباح تؤثر سلباً على جودة التقارير المالية من خلال تخفيض منفعتها في عملية إتخاذ القرارات (Mbobo & Ekpo,2016).

ويتكون رقم الربح وفقاً لأساس الإستحقاق من جزئين: الأول يعبر عن التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية للشركة، والثاني يعبر عن المستحقات والتي يمكن تقسيمها إلى (إبراهيم، 2014) :

أولاً: المستحقات الإختيارية: وهي التي تتميز بوجود عدة بدائل لقياسها. وتقوم الإدارة بالإختيار بين هذه البدائل لتحديد قيمة هذه الحسابات وفقاً لمصلحة الإدارة. ولذلك يتم إستخدامها كمقياس عكسي لجودة الأرباح.

ثانياً: المستحقات غير الإختيارية: لا توجد مرونة في تحديد قيمتها أو التدخل المتعمد من قبل الإدارة نظراً لأنها تتميز بعدم وجود بدائل لقياسها، وبالتالي يمكن التلاعب فيها.وغالباً ما تكون ثابتة على مدار الفترات المالية. ويري(Herath&Norah,2017) أنه كلما زاد الفرق بين التدفقات

النقدية والمستحقات في الشركة كلما إنخفضت جودة المستحقات. ويعتبر هذا النموذج من أكثر النماذج إستخداماً لقياس جودة التقارير المالية نظرا لسهولة جمع البيانات وإجراء القياس اللازم،

ولكن القيد الرئيسي على هذا النموذج صعوبة التمييز بين المستحقات الإختيارية وغير الإختيارية. كما أنه لا يعتبر مقياساً مباشراً لجودة التقارير المالية. (أحمد، 2019).

ويوجد عدة نماذج لقياس المستحقات والتي تشمل ما يلي:

ثالثاً: نماذج قياس المستحقات الكلية: يتم إتباع أحد مدخلين لقياسها لتقدير قيمة المستحقات الإختيارية يجب أولاً إحتساب المستحقات الكلية (الإختيارية وغير الإختيارية) حيث أشارت الدراسات إلى وجود مدخلين يتم إستخدامها لتقدير قيمة المستحقات الكلية:

مدخل قائمة المركز المالي: ووفقاً لهذا المدخل تمثل المستحقات الكلية الفرق بين التغير في الأصول المتداولة بدون النقدية والتغير في الإلتزامات المتداولة بدون الجزء المستحق خلال السنة من الديون طويلة الأجل ناقصاً مصروف الإهلاك.

$$\mathbf{TA_t = (\Delta CA_t - Cash_t - \Delta CL_t + \Delta DCL_t - DEP_t}$$

حيث أن:

TAt : إجمالي المستحقات الكلية خلال السنة t

ΔCAt : تمثل التغير في الأصول المتداولة خلال الفترة t، ويقاس بالفرق بين الأصول المتداولة في نهاية السنة t والأصول المتداولة في نهاية t−1

ΔCasht: تمثل التغير في النقدية خلال الفترة t، ويقاس بالفرق بين رصيد النقدية في نهاية السنة t ورصيد النقدية في نهاية السنة t−1

ΔCLt : تمثل التغير في الإلتزامات المتداولة خلال الفترة t، وتقاس بالفرق بين الإلتزامات المتداولة في نهاية السنة t، والالتزامات المتداولة في نهاية السنة t−1

$\Delta DCLt$: تمثل التغير في الديون طويلة الأجل المدرجة ضمن الالتزامات المتداولة للسنة t، ويمكن أن تقاس من خلال نصيب الفترة الحالية من الديون طويلة الأجل المستحقة خلال السنة.

كما يمكن حساب المستحقات الكلية من خلال مدخل التدفقات النقدية كالتالي:

$$\mathbf{TA_t = (IBX_t - OCF_t)}$$

حيث أن:

IBXt: يمثل صافي الدخل قبل البنود غير العادية والإستثنائية للشركة عن السنة t

OCFt: يمثل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة عن السنة t

نموذج Dechow 1995

تناول Dechow نموذج DeAngelo عام 1986 والذي يقوم على إفتراض أساسي وهو أن أرباح الشركة تعتبر العنصر الأكثر أهمية بالقوائم المالية. ويميل معظم المحللين لإستخدام الأرباح عند تحليل أداء الشركة. ويستخدم النموذج مستوي إدارة الأرباح كمؤشر لجودة التقارير المالية من خلال الإستحقاقات الإختيارية (Mbobo & Ekpo,2016) . ويقوم هذا النموذج علي أساس أو إفتراض الفرق بين الإستحقاق الإجمالي للفترة السابقة والإستحقاق غير الإختياري للفترة الحالية يساوي صفراً. أي أنه لقياس الإستحقاق غير الإختياري الخاص بالفترة الحالية يتم قسمة الإستحقاق الإجمالي للفترة السابقة على إجمالي الأصول للفترة السابقة، أما التغيرات في الإستحقاقات الإجمالية بين الفترة السابقة والحالية فإنها تعكس التغير في الإستحقاقات الإختيارية والتي تعد مؤشراً على ممارسات إدارة الأرباح ومن ثم إنخفاض جودة الأرباح وذلك بإفتراض عدم وجود تغيرات جوهرية. ومن ثم يتم تقدير الإستحقاق غير الإختياريNDAt في ظل هذا النموذج كالتالي :

$$\mathbf{NDA_t = TA_{t-1}/A_{t-1}}$$

ويعتبر هذا المنهج أكثر المناهج إستخداماً في قياس جودة التقارير المالية نظراً لسهولة جمع البيانات وقياسها، ولكن القيد الرئيسي على إستخدام هذا النموذج هو صعوبة التمييز بين الإستحقاقات الإختيارية وغير الإختيارية، كما أنه لا يعتبر مقياساً مباشراً لجودة التقارير المالية (أحمد، 2019).

كما يعاب على هذا النموذج إفتراض ثبات الإستحقاقات غير الإختيارية عبر الزمن وأن التغير في إجمالي الإستحقاقات يرجع إلى وجود إستحقاقات إختيارية (Dechow ,1995).

نموذج Jones 1991

قدمت Jones نموذجاً لتقدير الإستحقاقات الإختيارية والذي لا يفترض ثبات الإستحقاقات غير الإختيارية عبر الزمن بل يأخذ التغيرات في الظروف الإقتصادية المحيطة بالمنشأة في الحسبان. فقد إفترض النموذج تغير الإستحقاق ولكنه فصل بين التغير الحادث بسبب النمو الإقتصادي والذي يعكسه التغير في الأصول والإيرادات والأصول الثابتة للمنشأة عن التغير الذي ينتج بسبب تلاعب الإدارة في الأرباح والذي يستدل عليه من وجود إستحقاقات إختيارية. وبالتالي يتم تقدير الإستحقاق غير الإختياري في ظل هذا النموذج كالتالي:

$$\mathbf{NDA_T} = \propto_1 \left(\frac{\mathbf{1}}{\mathbf{A_{t-1}}}\right) + \propto_2 \left(\frac{\mathbf{\Delta REV_t}}{\mathbf{A_{t-1}}}\right) + \propto_3 \left(\frac{\mathbf{PPE_t}}{\mathbf{A_{T-1}}}\right)$$

حيث أن :

ΔREV_t : تمثل التغير في الإيرادات عن السنه T ناقص الإيرادات عن السنة $T-1$

PPE_t : تمثل إجمالي الأصول الثابتة الملموسة في نهاية السنه T

A_{T-1} : تمثل إجمالي الأصول في نهاية السنة $T-1$

$\propto_1, \propto_2, \propto_3$: تمثل معلمات الإنحدار N.

ويعاب على نموذج Jones إفتراضه أن الإيرادات تمثل مكونا غير إختياري لا يمكن التلاعب فيه وقد يكون ذلك صحيحاً فيما يتعلق بالإيرادات النقدية، ولكنة لا ينطبق بالضرورة على إيرادات المبيعات الآجلة والتي يسهل إدارة الأرباح من خلالها (أحمد، 2018). ونظراً لإمكانية قيام الإدارة بتسجيل إيرادات مستحقة في نهاية العام من خلال بعض عمليات البيع الآجل والتي قد تكون مشكوكا في تحصيلها، ويؤدي ذلك إلى زيادة كل من رصيد الإيرادات والإستحقاق الإجمالي على العملاء، فإن jones قد سعت إلى معالجة ذلك عن طريق إستبعاد التغير في العملاء من التغير في الإيرادات عند تقدير الإستحقاق غير الإختياري من خلال نموذج Jones المعدل. وبالتالي يفترض النموذج أن جميع المتغيرات التي تحدث في المبيعات الآجلة خلال فترة الدراسة تنشأ من ممارسات إدارة الأرباح.

نموذجJones المعدل 1991

أشار (Dechow et al., 1995) إلى أن التعديل في نموذج Jones يستهدف أساساً معالجة إستخدام الإدارة لبعض عناصر الإيرادات في إدارة الأرباح، حيث يتم تقدير الإستحقاق غير الإختياري خلال الفترة محل الدراسة كالتالي:

$$\boldsymbol{NDA_T} = \propto_1 \left(\frac{\mathbf{1}}{\boldsymbol{A_{t-1}}}\right) + \frac{\propto_2 (\Delta \boldsymbol{REV_T} - \Delta \boldsymbol{Rec_t})}{\boldsymbol{A_{T-1}}} + \propto_3 \left(\frac{\boldsymbol{PPE_t}}{\boldsymbol{A_{t-1}}}\right)$$

حيث أن:

ΔRec_t : تمثل صافي رصيد العملاء في نهاية السنة t مطروحاً منه صافي رصيد العملاء في نهاية السنة $t-1$

ويلاحظ أن هذا النموذج يتضمن تعديل التغير في الإيرادات بطرح التغير في صافي رصيد العملاء وذلك بهدف معالجة إمكانية ممارسة إدارة الأرباح من خلال بعض عناصر الإيرادات. إذ يقوم هذا النموذج على إفتراض أن معظم التغيرات في المبيعات الآجلة تكون ناتجة عن إدارة الأرباح،

ويبرر Jones ذلك بأن ممارسة إدارة الأرباح من خلال التحكم في الإعتراف بالمبيعات الآجلة تكون أسهل مقارنة بإدارة الأرباح من خلال التحكم في توقيت الإعتراف بالمبيعات النقدية.

وتري الباحثة أن نموذج Jones المعدل يعتبر هو النموذج المناسب والأفضل لقياس إدارة الأرباح في البنوك إذ أنه يفصل بين الإستحقاقات الإختيارية وغير الإختيارية، حيث أن الإستحقاق الإختياري يتركز في مخصصات خسائر القروض. وبالتالي فإن هذا هو ما دفع الباحثة لإستخدام نموذج مخصصات خسائر القروض للكشف عن ظاهرة إدارة الأرباح في البنوك.

11-4-3-5 مقاييس تختص بمستوي التحفظ في التقرير المالي

يعتبر التحفظ المحاسبي من الوسائل الهامة للتخفيف والحد من مشاكل التخلخل الأخلاقي الناتجة عن عدم تماثل المعلومات، وتوفير حماية للمستثمرين مع الحد من قدرة الشركة على القيام بالتصرفات الإنتهازية لتحقيق مصالحها الذاتية. وينعكس ذلك إيجابياً على تحقيق جودة التقارير المالية (عبد الحليم، 2018)، حيث يساعد على إعداد تقارير مالية تتسم بالمصداقية والإعتمادية حتى يمكن الإعتماد عليها من جانب المستخدمين .

ويوجد نماذج تستخدم في قياس التحفظ المحاسبي هما :

- **نماذج تعتمد على العلاقة بين الأرباح المحاسبية وعوائد الأسهم:**

هناك نماذج تعتمد على دراسة (Basu,1997) وهي الدراسة الرائدة في قياس التحفظ، وهو يعتبر من أكثر المقاييس إستخداماً على الأطلاق بين الباحثين في هذا المجال. ويعتمد النموذج على أن المحاسبين يميلون إلى الإعتراف بالخسائر غير المحققة قبل الأرباح غير المحققة (حيث يلزم تحقق الأرباح المتوقعة قبل الإعتراف بها بعكس الخسائر)، حيث تنعكس الأنباء غير السارة على الأرباح بشكل أسرع من إنعكاس الأنباء السارة. ويعرف هذا النموذج في الفكر المحاسبي بالتوقيت غير المتماثل للإعتراف بالأحداث الأقتصادية.

ويفترض النموذج أن أسعار الأسهم تعكس كافة المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية المتوفرة والمتعلقة بالسوق في ظل إرتفاع درجة كفاءة السوق (سواء كانت أنباء سارة أو أنباء غير سارة) بصورة فورية في شكل تغيرات موجبة أو سالبة في أسعار الأسهم، حيث تصبح عوائد الأسهم الموجبة

مؤشراً على حدوث أنباء سارة، أما السالبة فهي مؤشر على حدوث أنباء غير سارة على الأرباح. ومن هذا المنطلق فإن مقياس التحفظ المحاسبي وفقاً لهذا النموذج يعتمد على مدي قوة العلاقة بين الأرباح المحاسبية وعوائد الأسهم. إذ أنه في ظل التحفظ المحاسبي تكون درجة الإرتباط بين الأرباح المحاسبية والأنباء غير السارة (معبراً عنها بالعوائد السالبة للسهم) أكبر من الإرتباط بين الأرباح

المحاسبية والأنباء السارة (معبراً عنها بالعوائد الموجبة للسهم). وقد عبر عن هذه الفرضيةBasu من خلال دراسة علاقة الإنحدار العكسي بين الأرباح المحاسبية كمتغير تابع وعوائد الأسهم كمتغير مستقل (محمود، 2015).

$$\text{م}_{\text{أت}} = \frac{\left(\text{س}_{\text{أت}} - \text{س}_{\text{أت}-1}\right) + \text{د}_{\text{أت}}}{\text{س}_{\text{أت}-1}}$$

حيث:

م أت: يمثل العائد السوقي للسهم (أ) في نهاية السنة (ت)

س أت: يمثل سعر السهم (أ) في نهاية السنة (ت)

س أت – 1: يمثل سعر السهم (أ) في نهاية السنة (ت–1)

د أت: تمثل التوزيعات الخاصة بالسهم (أ) في نهاية السنة (ت)

- **مقاييس تعتمد على قيم صافي الأصول**

يعتمد هذا المقياس علي قياس التحفظ المحاسبي إعتماداً علي صافي الأصول حيث يساعد علي تفسير مدي إختلاف القيم السوقية لحقوق الملكية عن قيمتها الدفترية وأشارت إلي أنه علي مدار إستمرار الشركة في مزاولة نشاطها علي الأجل الطويل سيظل هناك فرق بين القيم السوقية والقيم الدفترية لحقوق الملكية وأن ذلك راجع إلي التحفظ في المعالجة المحاسبية للأصول التشغيلية بإفتراض التساوي الدائم بين القيم السوقية والقيم الدفترية للأصول المالية (قاسم ،2017،الرشيدي،2012) وعلي الرغم من أن القيم السوقية للأصول والخصوم تتضمن التغير في صافي الأصول لكل فترة ،ولكن هذه التغيرات لا تسجل بالكامل في الدفاتر المحاسبية ولا تنعكس في التقارير المالية ،وفي ظل وجود التحفظ المحاسبي فإن الزيادة أو المكسب في قيم الأصول التي لا يتوافر بشأنها قدر كافي من

التحقق لا يتم تسجيلها في الدفاتر المحاسبية ،وبالتالي تكون صافي الأصول مسجلة بأقل من قيمتها السوقية، ويعبر هذا الانخفاض في قيمة صافي الأصول عن مقدار التحفظ المحاسبي .

ويعرف النموذج MTB والذي يساوي القيمة السوقية لحقوق الملكية / القيمة الدفترية لحقوق الملكية وتكون هذه النسبة أكبر من الواحد إذا كان النظام المحاسبي يدني القيمة الدفترية لصافي الأصول عن القيمة الدفترية السوقية وهو مؤشر لممارسة التحفظ المحاسبي .

- **مقاييس تعتمدعلى معدل العائدعلي حقوق الملكية**

يستخدم هذا المعدل على نطاق واسع في تقييم المشروعات الإستثمارية وتقدير علاوة المخاطر المرتبطة بالإستثمار في الأسهم. وهناك مجموعة من المحددات الداخلية التي قد تؤثر في تقدير معدل العائد المطلوب مثل حجم الشركة، وعمر الشركة، ومستوى المخاطر غير المنتظمة، وسيولة الأسهم، ودرجة الرافعة المالية، وجودة الإفصاح. علاوة على ذلك، هناك محددات أخرى خارجية قد تؤثر في تقدير معدل العائد المطلوب أهمها كفاءة أسواق المال وحالة الإقتصاد بشكل عام، وتعبر هذه النسبة عن العائد الذى يحققه الملاك على إستثمار أموالهم بالشركة، وهى تعتبر من أهم نسب الربحية المستخدمة حيث أنه بناءاً على هذه النسبة قد يقرر الملاك الإستمرار في النشاط أو تحويل الأموال إلى إستثمارات أخرى تحقق عائداً مناسباً.**(قاسم،2017، الرشيدي،2012)**. ويعتبر العائد المناسب من وجهة نظر الملاك ما يوازى معدل العائد الخالي من الخطر مضافاً إليه ما يطلق عليه بدل المخاطرة وهو يختلف من نشاط لآخر ومن بيئة إستثمار لأخرى. ويعتبر معدل العائد الخالي من الخطر هو ذلك العائد المؤكد للحصول عليه بنسبة 100% حيث لا يتعرض المستثمر لأى نوع من المخاطرة أو التعرض للتقلبات في ذلك العائد وغالباً ما يستخدم معدل العائد على أذون الخزانة كمعدل عائد خالي من الخطر في ظل معدل تضخم يساوى صفر، أما فى حالة وجود معدل تضخم فيتم إستخدام معدل العائد الإسمي الخالي من الخطر ويتم حسابه كما يلى :

معدل العائد الإسمي الخالي من الخطر = (1 + معدل العائد الخالي من الخطر)
(1+ معدل التضخم) – 1.

وسيتم قياس جودة التقارير المالية في هذه الدراسة بإستخدام إدارة الأرباح وفقاً لنموذج Jones المعدل.

11-4-3-6العلاقة بين مخصص خسائر القروض وجودة التقارير المالية

يتم إجراء المقايضة بين الربح المحاسبي وبعض المتغيرات المرتبطة به مما يؤدي في نهاية الأمر إلى الإفصاح عن أرباح غير حقيقية والتلاعب بالربح المحاسبي المفصح عنه من خلال تخفيض مخصصات خسائر القروض والتي تمثل عبئاً على الإيرادات فترتفع قيمة الأرباح للمستوي الذي قد يرضي طموحات حملة الأسهم ولا يعرض قيمة المنشأة للإنخفاض في سوق الأعمال. ويري الباحثون أن مخصصات خسائر القروض وما يرتبط بها من القروض المتعثرة، والقروض غير العاملة هي الوسيلة المفضلة لدي مديري البنوك للتلاعب في الأرباح من خلال عمليات إدارة الأرباح، وذلك بالتلاعب في رقم مخصص خسائر القروض والسلفيات كأداة لإدارة الأرباح بالشكل الذي يمكن أن

يخفض من جودة التقارير المالية. لذلك يحاول البنك المركزي بشكل دوري تقويم سلوك إدارة البنوك كلما دعت الضرورة إلى ذلك (حماد،2019، قاسم، 2017).

12- الدراسة التطبيقية

تهدف الدراسة التطبيقية إلى إختبار فروض البحث لتحديد "أثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على المقدرة التنبؤية لمخصصات خسائر القروض بما يحسن كل من جودة التقارير المالية والأداء المالي مقاساً بواسطة كل من معدل العائد علي الأصول، ومعدل العائد علي حقوق الملكية "، وذلك بإستخدام التطبيق على عينة من البنوك التجارية بجمهورية مصر العربية.

12-1هدف الدراسة التطبيقية

يتمثل الهدف العام للبحث فى إختبار أثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولي على القدرة التنبؤية لمخصصات خسائر القروض وأثر ذلك في تحسين جودة التقارير المالية، والأداء المالي، وذلك بإستخدام المتغيرات (نسبة القروض المتعثرة، نسبة مخصص خسائر القروض، ونسبة تغطية القروض غير العاملة) وأثر ذلك على (معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، وعلى جودة التقارير المالية). وقد تم إستخدام نموذج جونز المعدل لإحتساب قيمة الإستحقاقات الإختيارية كمقياس لجودة التقارير المالية.

12-2 مجتمع الدراسة وعينتها

يشمل مجتمع الدراسة جميع البنوك التجارية المسجلة بالبنك المركزي بجمهورية مصر العربية، وعددها 37 بنكاً، وقد تم إختيار (9) بنوك كعينة للدراسة والتي تتوافر بها البيانات اللازمة عن فترة الدراسة 2012-2017 وهي:

1- بنك CIB. 6- بنك البركة.

2- البنك الأهلي الكويتي.
3- البنك المصري الخليجي.
4- بنك الاسكندرية.
5- بنك أبو ظبي الإسلامي.
7- بنك الكويت الوطني.
8- بنك التعمير والإسكان.
9- بنك القاهرة.

وقد إعتمدت الباحثة على القوائم والتقارير المالية المنشورة بالمواقع الإلكترونية الرسمية خلال الفترة من 2012 - 2017.

12-3 متغيرات الدراسة وكيفية قياسها

يوضح الجدول (1) المتغيرات المستخدمة في الدراسة، وكيفية قياسها.

جدول (1) المتغيرات المستخدمة في الدراسة وكيفية قياسها

رمز المتغير	المتغير	طريقة القياس
المتغيرات المستقلة		
X_1	نسبة القروض المتعثرة	القروض محل إضمحلال / إجمالي القروض
X_2	نسبة مخصص خسائر القروض	مخصص خسائر القروض / إجمالي القروض
X_3	نسبة تغطية القروض غير العاملة	مخصص خسائر القروض / القروض محل إضمحلال
المتغيرات التابعة		
Y_1	معدل العائد على الأصول	صافي الربح / إجمالي الأصول
Y_2	معدل العائد على حقوق الملكية	صافي الربح / إجمالي حقوق الملكية
Y_3	الاستحقاقات الإختيارية	تم حسابها بإستخدام نموذج جونز المعدل

ويوضح الشكل (1) المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة:

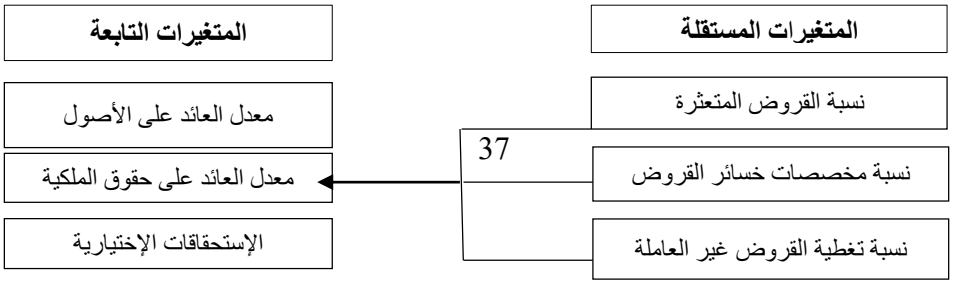

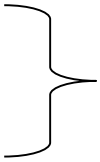

شكل (1) المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة

12-4 فروض الدراسة

في ضوء أهداف الدراسة تم صياغة فروض الدراسة بهدف إختبارها :

الفرض الرئيسي: يتمثل الفرض الرئيسي للبحث فيما يلي:

تزداد المقدرة التنبؤية لمخصصات خسائر القروض في تحسين جودة التقارير المالية، والأداء المالي في ظل تطبيق معايير التقرير المالي الدولية.

ويمكن تجزئة هذا الفرض إلي الفروض الفرعية الثلاثة التالية :

الفرض الفرعي الأول: تزداد المقدرة التنبؤية لمخصص خسائر القروض في ظل تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في تحسين جودة التقارير المالية، والأداء المالي مقاساً بمعدل العائد على الأصول.

الفرض الفرعي الثاني: تزداد المقدرة التنبؤية لمخصص خسائر القروض في ظل تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في تحسين جودة التقارير المالية، والأداء المالي مقاساً بمعدل العائد على حقوق الملكية.

الفرض الفرعي الثالث: تزداد المقدرة التنبؤية لمخصص خسائر القروض في ظل تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في تحسين جودة التقارير المالية، والأداء المالي مقاساً بالمستحقات الإختيارية .

12-5أساليب التحليل الإحصائي المستخدمة

لإختبار الفروض تم إستخدام التحليلات التالية:

- **الإحصاء الوصفي Descriptive Statistics:** وذلك لتوصيف متغيرات الدراسة من حيث مقاييس النزعة المركزية والتشتت.
- **تحليل الإرتباط بإستخدام معاملات إرتباط بيرسون Person Correlation:** وذلك لقياس قوة وإتجاه ومستوى معنوية العلاقات بين المتغيرات.
- **تحليل الإنحدار المتعدد Multiple Regression:** ويستخدم لقياس تأثير عدة متغيرات مستقلة على المتغير التابع. وسيتم ذلك بإستخدام كلاً من :

- **معامل التحديد المعدل R^2:** ويبين نسبة التغيرات في المتغير التابع والتي تفسرها المتغيرات المستقلة.

- **إختبار F test:** هو أحد أساليب تحليل التباين Analysis of Variance (ANOVA) ويبين مدي معنوية نموذج الإنحدار ككل. وسنعتمد في الحكم على مستوى المعنوية المحسوب .Sig، للنموذج، وبإستخدام مستوي معنوية 5% أو أقل .
- **إختبار T test:** وذلك لإختبار معنوية المعلمات المقدرة أي معاملات الإنحدار للمتغيرات المستقلة في ظل مستوي معنوية 5% أو أقل .
- **إختبار الإرتباط الذاتي الخطي Multicollinearity:** وذلك بإستخدام Variance Inflation Factor (VIF) إذ يعد مقياساً لمدي تأثير الإرتباط بين المتغيرات المستقلة علي معنويتها. وفي حالة الحصول على قيمة لـ (VIF) أكبر من 5 فهذا يدل على وجود مشكلة الإرتباط الذاتي الخطي.
- **إختبار الإرتباط الذاتي Autocorrelation بين البواقي:** وذلك بإستخدام Durbin–Watson test: حيث تشير الدراسات إلى أن قيمة هذه الإحصائية تتراوح بين (صفر، 4) فكلما إقتربت من الصفر كلما كان هناك إرتباط موجب قوي وكلما إقتربت القيمة من (4) فذلك يشير إلى إرتباط سالب قوي، في حين أن النتيجة المثلى تتراوح ما بين (1.5) و(2.5) والتي تشير إلى عدم وجود إرتباط ذاتي بين البواقي.

12-6 حساب المستحقات الإختيارية

وسيتم ذلك بإستخدام نموذج جونز المعدل كما يلي:

(1) حساب المستحقات الكلية:

$$TAC_{i,t} = NI_{i,t} - CFO_{i,t}$$

$TAC_{i,t}$ المستحقات الكلية

$NI_{i,t}$ صافي الدخل للبنك i عن الفترة t

$CFO_{i,t}$ التدفق النقدي التشغيلي للبنك i عن الفترة t

(2) تقدير معالم نموذج حساب المستحقات غير الإختيارية

تقدير معالم نموذج الإنحدار $\alpha_0, \alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$ التالي:

$$TAC_{it} / A_{it-1} = \alpha_0 + \alpha_1 (1/A_{it-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{tt-1} + \alpha_3 PPE_{i,t}/A_{it-1} + \varepsilon_{i,t}$$

$TAC_{i,t}$: المستحقات الكلية للبنك (i) خلال الفترة (t)

$A_{i,t-1}$: إجمالي أصول البنك (i) في نهاية الفترة (t−1)

$\Delta REV_{i,t}$: التغير في إيرادات البنك بين الفترة (t) والفترة (t−1)

$\Delta REC_{i,t}$: التغير في صافي رصيد العملاء للبنك (i) بين الفترة (t) والفترة (t−1)

$PPE_{i,t}$: الأصول الثابتة الملموسة للبنك (i) في نهاية الفترة (t)

$\varepsilon_{i,t}$: الخطأ العشوائي للبنك (i) خلال الفترة (t)

$\alpha 0, \alpha 1, \alpha 2, \alpha 3$: معالم النموذج المراد تقديرها.

(3) حساب المستحقات غير الإختيارية

تستخدم المعالم المقدرة في حساب المستحقات غير الإختيارية كما يلي:

$$NDAC_{i,t} / A_{i,t-1} = \alpha_0 + \alpha_1 (1/A_{i,t-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{t,t-1} + \alpha_3 PPE_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن:

$NDAC_{i,t}$: قيمة المستحقات غير الإختيارية للبنك i خلال الفترة t.

(4) حساب المستحقات الإختيارية

$$DAC_{it}/A_{it-1} = TAC_{it}/A_{it-1} - NDAC_{it}/A_{it-1}$$

حيث أن:

DAC_{it}: هي قيمة المستحقات الاختيارية للبنك i خلال الفترة t.

12-7 الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

يشمل توصيف متغيرات الدراسة حساب المتوسط الحسابي للمتغيرات، والإنحراف المعياري لها، وتحديد أقل قيمة وأعلى قيمة. ويوضح الجدول (2) التالي الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة.

جدول (2) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	أقل قيمة Minimum	أعلى قيمة Maximum	المتوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري SD
X_1 نسبة القروض المتعثرة.	0.002	0.562	0.081	0.100
X_2 نسبة مخصصات خسائر القروض.	0.009	0.679	0.111	0.142
X_3 نسبة تغطية القروض غير العاملة.	0.098	2.901	1.099	0.551
Y_1 معدل العائد على الأصول.	0.059-	0.139	0.022	0.031
Y_2 معدل العائد على حقوق الملكية.	1.367-	0.696	0.160	0.235
Y_3 الإستحقاقات الإختيارية.	7513.5-	10940.6	203.9	2443.2

ويوضح الجدول (2) مايلي:

المتغير X_1 نسبة القروض المتعثرة: بلغ المتوسط الحسابي لمتغيرنسبة القروض المتعثرة $0.081X_1$ ببنوك العينة، بإنحراف معياري قدره 0.1، كما كانت أقل نسبة 0.002، بينما وصلت

أعلى نسبة إلى 0.562.وقد كان الإنحراف المعياري أكبر من المتوسط بما يشير إلي تشتيت قيم مفردات العينة وهو وضع طبيعي .

المتغير X_2 نسبة مخصصات خسائر القروض: بلغ المتوسط الحسابي لمتغير بالنسبة مخصصات خسائر القروض(X_2) 0.111ببنوك العينة، بإنحراف معياري قدره 0.142، كما كانت أقل نسبة 0.009، بينما وصلت أعلى نسبة إلى,.679 .

المتغير X_3 نسبة تغطية القروض غير العاملة: بلغ المتوسط الحسابي لمتغير بالنسبة تغطية القروض غير العاملة 1.099 ببنوك العينة، بإنحراف معياري قدره 0.551، كما كانت أقل نسبة 0.098، بينما وصلت أعلى نسبة إلى 2.901.

المتغير Y_1 معدل العائد على الأصول: بلغ المتوسط الحسابي لمعدل العائد على الأصول (Y_1)0.022 ببنوك العينة، بإنحراف معياري قدره 0.031، كما كانت أقل نسبة-0.059، بينما وصلت أعلى نسبة إلى 0.139.

المتغير Y_2 معدل العائد على حقوق الملكية: بلغ المتوسط الحسابي لمتغير المعدل العائد على حقوق الملكية 0.160 ببنوك العينة، بإنحراف معياري قدره 0.235، كما كانت أقل نسبة -1.367، بينما وصلت أعلى نسبة إلى 0.699.

المتغير Y_3 الإستحقاقات الإختيارية: بلغ المتوسط الحسابي لمتغير الإستحقاقات الإختيارية 203.9 مليون جنيه ببنوك العينة، بإنحراف معياري قدره 2443.2 مليون جنيه، كما بلغت قيمة -7513.5 مليون جنيه، بينما وصلت أعلى قيمة إلى 2443.2 مليون جنيه.

ويلاحظ كبر الإنحراف المعياري حيث كان أعلى من المتوسط الحسابي بالنسبة لمتغيرات X_1, X_2, Y_1, Y_2, Y_3، مما يدل على وجود إختلافات وتشتت في بنوك العينة، أي تنوع تلك البنوك من حيث تلك المتغيرات وهو وضع طبيعي في عينة مختلفة من بنوك ذات أحجام مختلفة .

12-8 معاملات إرتباط بيروسونPerson Correlation

جدول (3) مصفوفة الإرتباط بين المتغيرات

المتغيرات	X_1	X_2	X_3	Y_1	Y_2	Y_3
X_1	1					

X_2	0.349*	1				
X_3	-0.244	0.246	1			
Y_1	-0.495**	-0.262	-.439-**	1		
Y_2	-0.479**	-0.508**	-0.343*	0.990**	1	
Y_3	-0.366*	-0.062	-0.205	0.052	0.040	1
*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).						
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).						

يوضح الجدول (3) مصفوفة الإرتباط بين المتغيرات:

- وجود علاقة إرتباط عكسية ذات دلالة معنوية بين Y_1 "معدل العائد على الأصول"، وكلٍ من X_1 "نسبة القروض المتعثرة"، X_3 "نسبة تغطية القروض غير العاملة" حيث بلغ معاملي الإرتباط –0.495، –0.439 على التوالي، وذلك عند مستوى معنوية 0.01.
- وجود علاقة إرتباط عكسية ذات دلالة معنوية بين المتغير Y_2 "معدل العائد على حقوق الملكية"، وكلٍ من X_1 "نسبة القروض المتعثرة"، X_2 "نسبة مخصصات خسائر القروض" حيث

  بلغ معاملي الإرتباط –0.479، –0.508 على التوالي، وذلك عند مستوى معنوية 0.01، وبينه وبين المتغير X3 "نسبة تغطية القروض غير العاملة" حيث بلغ معامل الإرتباط – 0.343 عند مستوى معنوية 0.05.
- وجود علاقة إرتباط عكسية ذات دلالة معنوية بين Y_3 "الإستحقاقات الإختيارية"، المتغير X_1 "نسبة القروض المتعثرة" فقط، حيث بلغ معامل الإرتباط –0.366، وذلك عند مستوى معنوية 0.05.

12-9 إختبار فروض الدراسة

إختبار الفرض الرئيسي: يتمثل الفرض الرئيسي للبحث فيما يلي :

تزداد المقدرة التنبؤية لمخصصات خسائر القروض في تحسين جودة التقارير المالية، والأداء المالي في ظل تطبيق معايير التقرير المالي الدولية.

وقد تم إختبار هذا الفرض من خلال إختبار فروضه الفرعية، وجاءت النتائج كما يلي:

إختبار الفرض الفرعي الأول: تزداد المقدرة التنبؤية لمخصص خسائر القروض في ظل تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في تحسين جودة التقارير المالية، والأداء المالي مقاساً بمعدل العائد على الأصول.

تم إختبار هذا الفرض بإجراء تحليل الإنحدار المتعدد Multiple Regression لإختبار تأثير المتغيرات المفسرة (نسبة القروض المتعثرة – نسبة مخصص خسائر القروض – نسبة تغطية القروض غير العاملة) على المتغير التابع (معدل العائد على الأصول)،ويبين الجدول رقم (4) نتيجة تحليل الإنحدارات . نتيجة إختبار الفرض الفرعي لنموذج إنحدار معدل العائد علي الأصول علي المتغيرات المستقلة (نسبة القروض المتعثرة، نسبة مخصص خسائر القروض، نسبة تغطية القروض غير العاملة) على معدل العائد على الأصول.

المتغير التابع: Y_1 معدل العائد على الأصول					
المتغيرات المستقلة	معاملات الإنحدار		إختبار (T) Test		VIF
	B	الخطأ المعياري	قيمةt	مستوى المعنوية	
(Constant)	0.042	0.004	9.726	0.000	
X_1 نسبة القروض المتعثرة	-0.075	0.018	-4.147	0.000	1.312
X_2نسبة مخصص خسائر القروض	-0.017	0.013	-1.372	0.2	1.313
X_3 نسبة تغطية القروض غير العاملة	-0.009	0.003	-2.859	0.006	1.226
معامل التحديد المعدل 0.338 =Adjusted R^2 F =11.785 Sig.=0.000 D.W = 1.9					

يتضح من الجدول أن تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع Y_1 "معدل العائد على الأصول" كما يلي:

وجود تأثير سالبي ذو دلالة معنوية للمتغيرين X_1 "نسبة القروض المتعثرة"، على معدل العائد على الأصول، حيث أن زيادة نسبة القروض المتعثرة بنسبة 1% يؤدي إلى تخفيض معدل العائد على الأصول بنسبة −0.075، ويرجع ذلك إلى أن القروض المتعثرة تؤثر سلباً على ربحية البنك. كما وجد تأثير سالبي ذو دلالة معنوية للمتغير X_3 "نسبة تغطية القروض غير العاملة" على معدل العائد على الأصول، حيث أن زيادة نسبة تغطية القروض غير العاملة بنسبة 1% يؤدي إلى إنخفاض معدل العائد على الأصول بنسبة −0.017%، بينما لم تثبت معنوية تأثير المتغير X_2 "نسبة مخصص خسائر القروض على معدل العائد على الأصول".

وتظهر نتائج معنوية النموذج حيث أن قيمة F قد بلغت 11.785 بمستوى معنوية 0.000 مما يدل على معنويتها عند مستوى معنوية 0.01. وقد بلغت القدرة التفسيرية للنموذج 33.8%، وفقاً لمعامل R square Adjusted، وبعد تقدير معالم الانحدار أخذت معادلة الإنحدار الصيغة التالية:

$$Y_1 = 0.042 - 0.075*X_1 - 0.017*X_2 - 0.009*X_3 + \varepsilon$$

حيث أن Y_1 "معدل العائد على الأصول"، X_1 "نسبة القروض المتعثرة"، X_2 "نسبة مخصص خسائر القروض"، X_3 "نسبة تغطية القروض غير العاملة"، ε الخطأ العشوائي.

نخلص مما سبق إلى قبول الفرض الفرعي الأول بالنسبة للمتغيرين X1، X2 وعدم قبوله بالنسبة X3 .

إختبار الفرض الفرعي الثاني: تزداد المقدرة التنبؤية لمخصص خسائر القروض في ظل تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في تحسين جودة التقارير المالية، والأداء المالي مقاساً بمعدل العائد على حقوق الملكية.

قامت الباحثة لإختبار ذلك الفرض بإجراء تحليل الإنحدار المتعدد Multiple Regression لإختبار تأثير المتغيرات المفسرة (نسبة القروض المتعثرة – نسبة مخصص خسائر القروض – نسبة تغطية القروض غير العاملة) على المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية)، وجاءت نتيجة التحليل كما يلي:

جدول (5): نتائج تقدير معاملات الإنحدار المتعدد Multiple Regression لتأثير (نسبة القروض المتعثرة، نسبة مخصص خسائر القروض، نسبة تغطية القروض غير العاملة) على معدل العائد على حقوق الملكية

المتغير التابع: Y_2 معدل العائد على حقوق الملكية					
المتغيرات المستقلة	معاملات الإنحدار غير القياسية		إختبار (T) Test		VIF
	B	الخطأ المعياري	قيمة	مستوى المعنوية	
(Constant)	0.178	0.005	34.6	0.000	
X_1 نسبة القروض المتعثرة	-0.080	0.021	-3.775	0.000	1.312
X_2نسبة مخصص خسائر القروض	-0.032	0.015	-2.167	0.035	1.313
X_3 نسبة تغطية القروض غير العاملة	-0.010	0.004	-2.702	0.009	1.313
معامل التحديد المعدل Adjusted R^2 0.411=					
F =12.874 Sig.=0.000					
D.W = 1.892					

يتضح من الجدول أن تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع Y_1 "معدل العائد على حقوق الملكية" كما يلي:

وجود تأثير سالب ذو دلالة معنوية للمتغير X_1 "نسبة القروض المتعثرة"، على معدل العائد على حقوق الملكية، حيث أن زيادة نسبة القروض المتعثرة بنسبة 1% يؤدي إلى تخفيض معدل العائد على حقوق الملكية بنسبة −0.080، ويرجع ذلك إلى أن القروض المتعثرة تؤثر سلباً على ربحية البنك. ووجد تأثير سالب للمتغير X_2 "نسبة مخصص خسائر القروض" على معدل العائد على حقوق الملكية، حيث أن زيادة معدل خسائر القروض بنسبة 1% يودي إلى إنخفاض معدل العائد على حقوق الملكية بنسبة −0.032%، كما وجد تأثير سالبي ذو دلالة معنوية للمتغير X_3 "نسبة تغطية القروض غير العاملة" على معدل العائد على حقوق الملكية، حيث أن زيادة نسبة تغطية القروض غير العاملة بنسبة 1% يؤدي إلى إنخفاض معدل العائد على حقوق الملكية بنسبة −0.01%.

وقد ثبتت معنوية النموذج حيث أن قيمة F قد بلغت 12.874 بمستوى معنوية 0.000 مما يدل على معنويتها عند مستوى معنوية 0.01، وقد بلغت القدرة التفسيرية للنموذج 44.1%، وفقاً لمعامل R square Adjusted، وبعد تقدير معالم الإنحدار أخذت معادلة الإنحدار الصيغة التالية:

$$Y_2 = 0.178 - 0.080*X_1 - 0.032*X_2 - 0.01*X_3 + \varepsilon$$

حيث أن Y_2 "معدل العائد على حقوق الملكية"، X_1 "نسبة القروض المتعثرة"، X_2 "نسبة مخصص خسائر القروض"، X_3 "نسبة تغطية القروض غير العاملة"، ε الخطأ العشوائي.

وقد دلت قيمة إختبار Durbin–Watson test D–W والتي بلغت 1.892 على أن النموذج لايعاني من مشكلة الإرتباط الذاتي Autocorrelation، كما دلت أيضاً قيم VIF على أن النموذج لا يعاني من مشكلة تعدد العلاقات الخطية بين المتغيرات المستقلة Multicollineratity

نخلص مما سبق إلى قبول الفرض الفرعي الثاني

إختبار الفرض الثالث: تزداد المقدرة التنبؤية لمخصص خسائر القروض في ظل تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في تحسين جودة التقارير المالية، والأداء المالي مقاساً بمعدل العائد على حقوق الملكية. وقد تطلب إختبار ذلك الفرض ما يلي:

أ. تقدير المستحقات الإختيارية بإستخدام نموذج جونز المعدل، وجاءت النتائج كما يلي:

(1) حساب المستحقات الكلية:

$$TAC_{i,t} = NI_{i,t} - CFO_{i,t}$$

$TAC_{i,t}$: المستحقات الكلية

$NI_{i,t}$: صافي الدخل

$CFO_{i,t}$: التدفق النقدي التشغيلي

2. تقدير معالم النموذج لحساب المستحقات غير الإختيارية

يوضح الجدول(6) نتائج تقدير المعالم لنموذج جونز المعدل:

$$TAC_{it} / A_{it-1} = \alpha_0 + \alpha_1 (1/A_{it-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{tt-1} + \alpha_3 PPE_{i,t}/A_{it-1} + \varepsilon_{i,t}$$

جدول (6) نتائج تقدير المعالم لنموذج جونز المعدل

المتغير التابع: $TAC_{i,t} / A_{i,t-1}$				
المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار غير القياسية		اختبار (T) Test	
	B	الخطأ المعياري	قيمة	مستوى المعنوية
(Constant)	-0.128	0.02	-6.467	0.000
$(1/A_{i,t-1})$	-639861	441684	-1.449	0.155
$(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{t,t-1}$	0.012	0.008	0.303	0.171
$PPE_{i,t}/A_{it-1}$	7.704	1.373	1.996	0.056
معامل التحديد المعدل $=Adjusted\ R^2$ 0.128 F =3.101 Sig.=0.037 D.W = 2.082				

$TAC_{i,t}$: المستحقات الكلية للبنك (i) خلال الفترة (t)

$A_{i,t-1}$: إجمالي أصول البنك (i) في نهاية الفترة (t−1)

$\Delta REV_{i,t}$: التغير في إيرادات البنك بين الفترة (t) والفترة (t−1)

$\Delta REC_{i,t}$: التغير في صافي رصيد العملاء للبنك (i) بين الفترة (t) والفترة (t−1)

$PPE_{i,t}$: الأصول الثابتة الملموسة للبنك (i) خلال الفترة (t)

$\varepsilon_{i,t}$: الخطأ العشوائي للبنك (i) خلال الفترة (t)

$\alpha_0, \alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$: معالم النموذج المراد تقديرها.

3. تحديد المستحقات غير الإختيارية

تستخدم المعالم المقدرة في حساب المستحقات الإختيارية كما يلي:

$$NDAC_{i,t} / A_{i,t-1} = -0.128 - 639861 (1/A_{i,t-1}) + 0.012 (\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{t,t-1} + 7.704 PPE_{i,t}$$

حيث أن: $NDAC_{i,t}$: قيمة المستحقات غير الإختيارية للبنك i خلال الفترة t.

4. حساب المستحقات الإختيارية

$$DAC_{it}/A_{it-1} = TAC_{it}/A_{it-1} - NDAC_{it}/A_{it-1}$$

حيث أن: DAC_{it}: هي قيمة المستحقات الإختيارية للبنك i خلال الفترة t.

ب.تحليل الإنحدار المتعدد Multiple Regression لتأثير (نسبة القروض المتعثرة، نسبة مخصص خسائر القروض، نسبة تغطية القروض غير العاملة) على المستحقات الإختيارية:

بعد تقدير المستحقات الإختيارية تم إجراء الإنحدار المتعدد Multiple Regression لتأثير (نسبة القروض المتعثرة، نسبة مخصص خسائر القروض، نسبة تغطية القروض غير العاملة) على الإستحقاقات الإختيارية:

جدول (7) نتائج الإنحدار المتعدد Multiple Regression لتأثير (نسبة القروض المتعثرة، نسبة مخصص خسائر القروض، نسبة تغطية القروض غير العاملة) على الإستحقاقات الإختيارية

المتغير التابع: $DAC_{i,t} / A_{i,t-1}$					
المتغيرات المستقلة	معاملات الإنحدار غير القياسية		إختبار (T) Test		VIF
	B	الخطأ المعياري	قيمة	مستوى المعنوية	
(Constant)	-0.02	0.035	-0.578	0.567	
X_1 نسبة القروض المتعثرة	-0.358	0.154	-2.324	0.025	1.244
X_2 نسبة مخصص خسائر القروض	-0.082	0.104	-0.796	0.431	1.288
X_3 نسبة تغطية القروض غير العاملة	-0.033	0.027	-1.255	0.217	1.203
معامل التحديد المعدل R^2 0.242 =Adjusted F = 3.362 Sig.= 0.028 D.W = 1.803					

يتضح من الجدول وجود تأثير سالب ذو دلالة معنوية للمتغير X1 "نسبة القروض المتعثرة" على المتغير التابع Y_3 "الإستحقاقات الإختيارية"، حيث أن زيادة نسبة القروض المتعثرة بنسبة 1% يؤدي إلى إنخفاض نسبة الإستحقاقات الإختيارية إلى إجمالي الأصول بنسبة –0.358، ويرجع ذلك إلى أن القروض المتعثرة تؤثر سلباً على ربحية البنك.

وقد ثبتت معنوية النموذج حيث أن قيمة F قد بلغت 3.362 بمستوى معنوية 0.000 مما يدل على معنويتها عند مستوى معنوية 0.01، وقد بلغت القدرة التفسيرية للنموذج 24.2%، وفقاً لمعامل R square Adjusted، وبعد تقدير معالم الإنحدار أخذت معادلة الإنحدار الصيغة التالية:

$$Y_3 = -0.02 - 0.358*X_1 - 0.082*X_2 - 0.033*X_3 + \varepsilon$$

حيث أن Y_3 "نسب الإستحقاقات الإختيارية إلى إجمالي الأصول"، X_1 "نسبة القروض المتعثرة"، X_2 "نسبة مخصص خسائر القروض"، X_3 "نسبة تغطية القروض غير العاملة"، ε الخطأ العشوائي.

وقد دلت قيمة إختبار Durbin–Watson test D–W والتي بلغت 1.803 على أن النموذج لايعاني من مشكلة الإرتباط الذاتي Autocorrelation، كما دلت أيضاً قيم VIF على أن النموذج لا يعاني من مشكلة تعدد العلاقات الخطية بين المتغيرات المستقلة Multicollineratity.

نلخص مما سبق إلى قبول الفرض الفرعي الثالث البديل بالنسبة ل X1، وعدم قبوله بالنسبة لكل من X2، X3 .

13- نتائج وتوصيات البحث

13-1 نتائج البحث

بالنسبة للفرض الفرعي الأول:

أظهرت النتائج وجود علاقة إرتباط عكسية ذات دلالة معنوية بين Y_1 "معدل العائد على الأصول"، وكلٍ من X_1 "نسبة القروض المتعثرة"، X_3 "نسبة تغطية القروض غير العاملة" حيث بلغت معاملات الإرتباط –0.495، –0.439 على التوالي، وذلك عند مستوى معنوية 0.01.

تبين وجود تأثير سالب ذو دلالة معنوية لكلٍ من المتغيرين X_1 "نسبة القروض المتعثرة"، X_3 "نسبة تغطية القروض غير العاملة" على المتغير Y1 "معدل العائد على الأصول"، وقد أخذت معادلة الإنحدار الصيغة التالية:

$$Y_1 = 0.042 - 0.075*X_1 - 0.017*X_2 - 0.009*X_3 + \varepsilon T \quad 9.726 \quad -4.147 \quad -1.372 \quad -2.859$$

$$\text{Adjusted } R^2 = 0.338$$

بلغت القدرة التفسيرية لنموذج الإنحدار 33.8%، أي أن المتغيرات المفسرة تفسر ما قيمته 33.8% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع Y1 "معدل العائد على الأصول".

تم قبول الفرض الفرعي الأول جزئيا: "تزداد المقدرة التنبؤية لمخصص خسائر القروض في ظل تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في تحسين جودة التقارير المالية، والأداء المالي مقاساً بمعدل العائد على الأصول".

بالنسبة للفرض الفرعي الثاني

أظهرت النتائج وجود علاقة إرتباط عكسية ذات دلالة معنوية بين المتغير Y_2 "معدل العائد على حقوق الملكية"، وكلٍ من X_1 "نسبة القروض المتعثرة"، X_2 "نسبة مخصصات خسائر القروض" حيث بلغت معاملات الإرتباط –0.479، –0.508 على التوالي، وذلك عند مستوى معنوية 0.01، وبين المتغير Y_2 "معدل العائد على حقوق الملكية" وبين المتغير X_3 "نسبة تغطية القروض غير العاملة" حيث بلغ معامل الإرتباط –0.343 عند مستوى معنوية 0.05.

تبين وجود تأثير سالب ذو دلالة معنوية للمتغيرات X_1 "نسبة القروض المتعثرة"، X_2 "نسبة مخصص خسائر القروض" X_3 "نسبة تغطية القروض غير العاملة" على معدل العائد على العائد على حقوق الملكية، وقد أخذت معادلة الإنحدار الصيغة التالية:

$$Y_2 = 0.178 - 0.080*X_1 - 0.032*X_2 - 0.01*X_3 + \varepsilon T \quad 34.6 \quad -3.775 \quad -2.167 \quad -2.705$$

$$\text{Adjusted } R^2 = 0.411$$

حيث أن Y_2 "معدل العائد على حقوق الملكية".

بلغت القدرة التفسيرية لنموذج الإنحدار 41.1%، أي أن المتغيرات المفسرة تفسر ما قيمته 33.8% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع Y_1 "معدل العائد على حقوق الملكية"

تم قبول الفرض الفرعي الثاني: "تزداد المقدرة التنبؤية لمخصص خسائر القروض في ظل تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في تحسين جودة التقارير المالية، والأداء المالي مقاساً بمعدل العائد على حقوق الملكية".

بالنسبة للفرض الفرعي الثالث

أظهرت النتائج وجود علاقة إرتباط عكسية ذات دلالة معنوية بين Y_3 "الإستحقاقات الإختيارية"، المتغير X_1 "نسبة القروض المتعثرة"، حيث بلغ معامل الإرتباط –0.366، وذلك عند مستوى معنوية 0.05.

تبين وجود تأثير سالبي ذو دلالة معنوية للمتغير X_1 "نسبة القروض المتعثرة" على المتغير التابع Y_3 "الإستحقاقات الإختيارية"، وقد أخذت معادلة الإنحدار الصيغة التالية:

$$Y_3 = -0.02 - 0.358*X_1 - 0.082*X_2 - 0.033*X_3 + \varepsilon T \quad -0.578 \quad -2.324 \quad -0.796 \quad -1.255$$

$$\text{Adjusted } R^2 = 0.242$$

حيث أن Y_3 :"نسبة الإستحقاقات الإختيارية إلى إجمالي الأصول"

بلغت القدرة التفسيرية لنموذج الإنحدار 24.2%، أي أن المتغيرات المفسرة تفسر ما قيمته 24.2% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع Y_3 "المستحقات الإختيارية".

تم قبول الفرض الفرعي الثالث جزئيا: "تزداد المقدرة التنبؤية لمخصص خسائر القروض في ظل تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في تحسين جودة التقارير المالية، والأداء المالي مقاساً بمعدل العائد على حقوق الملكية ".

بالنسبة للفرض الرئيسي

تم قبول الفرض الرئيسي "تزداد المقدرة التنبؤية لمخصصات خسائر القروض في تحسين جودة التقارير المالية، والأداء المالي في ظل تطبيق معايير التقرير المالي الدولية " نظراً لقبول كافة فروعه الفرعية.

13-2 توصيات البحث

فى ضوء نتائج البحث توصى الباحثة بما يلى:

- دراسة والكشف عن إدارة الأرباح في البنوك الإسلامية، وكذلك البنوك التقليدية.
- ضرورة أن تتطرق الدراسات المستقبلية المتعلقة بإدارة الأرباح بالبنوك التجارية إلى آليات أخري غير مخصصات خسائر القروض، مثل قياس أثر إستخدام إضمحلال الشهرة في إدارة الأرباح.
- ضرورة الإفصاح عن جودة الأرباح ضمن التقارير المالية للبنوك لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في التنبؤ بالأرباح المستقبلية بدقة أكبر.
- ضرورة تطبيق قواعد البنك المركزي فيما يخص مخصص خسائر القروض حيث أدي ذلك إلى تخفيض سلوك الإدارة في إدارة الأرباح وتحسين جودة التقارير المالية وذلك إعتماداً على معايير التقارير المالية IFRS.

- ضرورة الإهتمام بنشر تقارير دورية داخلية عن جودة الأرباح في الوحدات الإقتصادية وذلك بغرض تحسين الأداء وزيادة الكفاءة.
- تشديد الدور الرقابي وكذلك دور لجان المراجعة في المصارف للحد من عمليات ممارسة البنوك لإدارة الأرباح وصولاً إلى تحقيق أفضل درجات الجودة للمعلومات المحاسبية وتوفير خاصيتي الثقة والملائمة فيها.
- يجب أن تكون معلومات إدارة المخاطر أكثر شفافية وذات جودة عالية لتمكين المستخدمين من فهم ومقارنة البنوك والمؤسسات المالية ومخاطرها وإعداد كشف عن إدارة المخاطر.
- تطوير أساليب ومؤشرات لإكتشاف المخاطر الإئتمانية قبل وقوعها والتعرف أيضاً على أساليب التنبؤ بالتعثر الائتماني.
- كما تقترح الباحثة ضرورة إجراء بحوث مستقبلية في هذا المجال لحاجته إلي المزيد من البحوث لتحقيق الشفافية في نشاط البنوك، وحماية المستثمرين في الأوراق المالية المتعلقة بالبنوك.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

إبراهيم، فريدة (2014)"**العلاقة بين جودة الأرباح واحتمال تعرض الشركة لمخاطر التعثر المالي – دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية غير المالية المسجلة بسوق الاوراق المالية** " مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد 18، عدد1، ص197.

أحمد، حمدي سعيد حبل، (2019): "**مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي لبنود قائمة الدخل الشامل وأثرها على تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية**"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة حلوان، ص75.

الرشيدي، ممدوح،(2012)"**دراسة تحليله لأساليب تقييم جودة التقارير المالية** "مجلة البحوث التجارية المعاصرة ،كلية التجارة جامعة سوهاج ،مجلد 26،عدد2، ص 29.

السهلي، محمد بن سلطان، (2006): "إدارة الربح في الشركات السعودية"، **مجلة الإدارة العامة**، مجلد 46 (3) ص ص513: 543.

الشرقاوي، أحمد عبد العاطي محمد، (2019) "**أثر ممارسات إدارة الأرباح من خلال الإستحقاقات الإختيارية وإحتمال تعرض الشركة لمخاطر التعثر المالي على نوع تقرير مراقب الحاسبات**": دراسة تطبيقية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد 23، عدد1.ص 472.

العامري، محمد على إبراهيم، (2001): **الإدارة المالية**، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ص 175.

القثامي، سفير، فواز، خيال، عبد المحسن، توفيق بن (2010): "**إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية**": دارسة تطبيقية، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، المجلد 47(1).

الهباش، محمد يوسف، (2006): "**إستخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية**"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، غزة، ص 61:62.

الهندي، طارق **(2015) "إستخدام نموذج جونز المعدل ونموذج مخصصات خسائر القروض لتقييم ممارسات إدارة الأرباح** " دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السورية " رسالة ماجستير، كلية الإقتصاد قسم المحاسبة، جامعة تشرين.

المعايير الأمريكية رقم المعايير الأمريكية رقم (SAS57) والصادرة في 1988 عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين American Institute for Certified "AICPA" Public Accounting.

حبيب، ماهر، (2011): "**إدارة الأرباح المحاسبية والعوامل المؤثرة عليها في الشركات المساهمة السورية**" دارسة ميدانية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، قسم المحاسبة، كلية الإقتصاد، جامعة تشرين: سورية ص 255.

حشاد، طارق محمد، (2006): "**قياس أثر ممارسات إدارة الأرباح على جودة التقارير المالية بالتطبيق على الشركات المساهمة المصرية** "، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة المنوفية، كلية التجارة.

حماد، طارق عبد العال، (2004): "**موسوعة معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية " الدار الجامعية، الجزء الثاني الاسكندرية**، ص 530.

حماد، طارق عبد العال، (2015): "**التقارير المالية" الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية للنشر، ص 405.**

حماد، طارق عبد العال، (2019)" **أثر ممارسات إدارة الأرباح من خلال الإستحقاقات الإختيارية وإحتمال تعرض الشركة إلي مخاطر التعثر المالي" مجلة الفكر المحاسبي ،كلية التجارة جامعة عين شمس** مجلد 23، عدد1.ص 472.

حميدات، محمد محمود أحمد، (2018): "**مقدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية في ظل ظاهرة إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان** "، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 14، العدد2.

خميس، حسن كامل فرج، (2016): "**مدي إستخدام مخصصات القروض في إدارة الأرباح بالبنوك التجارية الخاصة: تحليل عملي قبل وبعد تطبيق أسس القياس والإعتراف المحاسبي الصادر من البنك المركزي المصري**"، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، كلية التجارة، العدد الثالث، مجلد 20، الجزء الأول، ص 393-394.

رمو، محمود، وحيد، الوتار، محمد، سيف عبد الرازق، (2010): **إستخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية**، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الموصل، تنمية الرافدين، مجلد 31، العدد100، ص15.

عبد الحليم، أحمد، (2018): "اثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية: دراسة تحليلية على شركات صناعة الادوية المدرجة بورصة عمان" رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط ص551.

عوض، عبد على، (2014): **التنبؤ والتخطيط الإقتصادي**، مكتبة النهضة، بغداد، ص 67.

قاسم، زينب ،(2017)"**إطار مقترح للإفصاح عن المخاطر المالية الائتمانية وإنعكاسات ذلك علي جودة التقارير المالية للبنوك : دراسة تطبيقية** " رسالة ماجستير جامعة عين شمس ص 133.

قاسم، زينب، (2017): "**إطار مقترح للإفصاح عن المخاطر المالية الائتمانية وإنعكاسات ذلك على جودة التقارير المالية للبنوك: دراسة تطبيقية**"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص131.

كراجه، عبد الحليم، (1991): **الإدارة المالية بين النظرية والتطبيق**، دار الأمل، ص 232.

محمود ،علي، (2015): "**العلاقة بين مستوي الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية**"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص29، مجلد 19 عدد 2.

محمود، رانا،**(2016)**"**إطار مقترح للمحاسبة عن الأصول التشغيلية كمدخل لتحسين جودة التقارير المالية ":دراسة نظرية – اختبارية)**، رسالة ماجستير ،كلية التجارة وإدارة الأعمال جامعة حلوان،ص 47.

معراج، هواري، ادم، حديدي (2012): "**نحو تفعيل دور الحوكمة المؤسسية في ضبط إدارة الأرباح في البنوك التجارية الجزائرية**"، ورقة بحثية مقدمة في الملتقي الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، (جامعة محمد خيضر – بسكره الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير).

مكاوي فريد، زين يونس، (2019)"**انعكاس حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية**": رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي.

هندي، منير إبراهيم، (1996): **الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر**، الطبعة الأولي، المكتب العربي الحديث ص 127.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Ahmed. H,& Maysam. A, (2018),"The impact of the quality of financial *reporting on non-financial business performance and the role of organizations demographic attributes ,Academy of accounting and financial Studies Journal* ,volume,22 ,Issue 1,PP:36-39.

Bahloul, Jaweher (2014)" *The Effects Of Mandatory IAS/IFRS Regulation On The Properties Of Earnings' Quality In Australia And Europe" European Journal of Business and Management,* Vol.6, No.3,P.10.

Basu, S., 1997, *"The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings,* Journal of Accounting & Economics 24, p.37.

Boolert ,K,Meek,G,Nabar,S,(2006)"*Earnings and investor* –Protection :international evidence " the International Journal of Accounting ,Vol 41P.24.

Davis, J.A & Boczko, Tony (2005): *Business Accounting & Finance* ,2nd Edition by Mcgraw – Hill Companies, Inc.UK,P. 742.

Dechow ,P& Dichev.(1995)"*the quality of accruals and earning the role of accrual estimation errors* "the Accounting review journal P.198.

Dechow, P. & Dichev (2002): "*The quality of accruals and earnings: The role of accrual estimation errors.* "The Accounting Review vol 77.PP:35-59.

Deloitte, IFRS Newsletter (2009)" *Financial Instruments- news and amendments, ، P .4-6.*

Enomoto Masahiro, et al., (2015): "*Accrual – Based and Real Earning Management: An international Comparison for investor Protection"*, PP:183:198.

Herath, S, Norah ,A (2017)"*Financial reporting quality :A literature review* " *accounting review* ,volume 2 Issue 2p.11.

IASB, Fair Value Option for Financial Liabilities, Exposure Draft No. ED – 2010, P.4, June 30, (2010).

International Accounting Standards Board (IASB), (2010): International Financial Reporting Standard9, *"Financial Instruments",* January Part PP:A258:263.

Jones,(1991),*"earnings management during import relief investigations*". journal of accounting review.

Kim m& kross w ,(1998) " *The impact of the chang in bank capital standardson loan loss provision and loan write – offs"* Jornal of accounting and economics,25(1)PP:69-100.

Mbobo, E & Ekpo, N, (2016)"*Operationalizing the Qualitative characteristics OF Financial Reporting*" international Journal and Accounting ,P.186.

Mikhail, M.B., Walther, B.R. & R.H. Willis. (2003)" *Security analyst experience and Post-earnings-announcement drift". Journal of Accounting, Auditing and Finance,*Vol.18, No4. PP: 529-550.

Monem,R (2003).*Earnings Management in Response to the Introduction of the Australian Gold Tax.*Contemporary Accounting Research- .Vol 20,P. 63.

Mounira Jaweher,(2014*),"an empirical analysis on the financial reporting quality of the quoted firms in Nigeria* " international journal of accounting and research in business and social sciences" Vol:2,No,2P.99.

Onali Enrico & Ginest Gianluce, (2014): "*Preadoption market reaction to IFRS9: Across - country event – study", Journal of Accounting and Public Policy,* Vol 33P.19.

Oosterbosch, R. J. V.(2009),"*Earnings Mangment in the Bank Industry –the consequences of IFRS impleamention on Discretionary of loan loss* provision unpublished theies erasmums university rotterdon school of economics.

Riahi Ahmed - Belkaoui, (2000): Accounting Theory, 4th Edition by Thomson Learning, UK, P.333.

Roychowdhury, S. (2006): Earning Management through real activities manipulation. *Journal of Accounting and Economies*. Vol 42, PP:335: 370.

Samuel, A& Mudzamir, M (2017) *"An Empirical analysis on financial reporting quality of quoted firms in Nigeria :Does audit committee size matter"*. International Journal of Academic in Business and Social Science , Vol. 7, Issue 9PP: 17-18 .

Schipper, K, Linda, V, (2003)"Earning Quality" Accounting Horizons Journal, PP: 97-110.

Shim Jae K., & Siegel Joel G., (2007): *Financial Management,* 3rd Edition Mcgraw – Hill Companies, Inc.UK,P.71.

Suk Yoon Soon, & Jin Kim, Hyo (2009): "*Earnings Management Practices for Venture IPO Firm"* Academy of Accounting and Financial Studies Journal, Vol. 13, No.2,PP:54:67.

Wan Wanmaslisa & , Shaista Mohamed,w(2011*), "panel data analiysis of the relation ship bet ween earnaing management ,bankrisksionloss proviosin and dividied persherev"* jornal of business and policy resh vol , 6. no. 1.july2011 pp :46-56.

Wardani D.K. & Hermuningsih S. (2013): "Does Earnings Management Reduce Firm Value in Malaysia?". *Paper Presented at the International Conference on Business and management,* Chiang Mai-Bangkok, P.216.

Xu, Z., (2007) : *Three Essays on Real Earning Management. Unpublished thesis.* Tuscaloosa, the University of Alabama؛ P.44.